الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

الإثنين 14 نيسان 2025
العدد 5472 السنة التاسعة عشرة
Lundi 14 Mars 2025 no 5472 19ème année

16 صفحة
100000 ليرة

الحدث

واشنطن - طهران
جولة واعدة

10

على ماذا يراهن المطالبون بنزع سلاح المقاومة؟ 2

إقصاء الحريري عن انتخابات بيروت... وبري لن يفتح «فتوح» التعديلات 5

مشروع «ناقص» لمعالجة أوضاع المصارف 4

9 - 8

(أ ف ب)

قضية اليوم

على ماذا يراهن المطالبون بنزع سلاح المقاومة؟

إبراهيم الأمين

لم تحسم الحملات السياسية والإعلامية يوماً النقاش. تأثيرها كبير على الرأي العام. وفي بلد كلبنان، فإن مساوئ النظام الطائفي لا تمنع تحويل العصبيات إلى منطلق للدفاع عن فكرة يتجاوز الهدف منها مصالح جماعة طائفية بعينها. لكن، عندما يكون ممنوعاً في هذا البلد البحث عن المصير وفقاً لقواعد علمية ومعايير موحدة، يصبح النقاش حول أي أمر أساسي خاضعاً بدوره لحسابات غير علمية، ولا يستند إلى معايير واضحة.

تتصرف الولايات المتحدة مع لبنان اليوم كمستعمرة خاضعة لها، ومع المسؤولين عن السلطة الجديدة كاتباع لا حقّ لهم بالنقاش أو الاعتراض. وتستند في مسارها إلى وجود قوى وشخصيات وكيانات تتبنى وجهة النظر الأميركية ولا تعمل بها فقط، كحال القوى المناهضة للمقاومة ضد الاحتلال والداعية إلى نزع السلاح. وهذه القوى اعتبرت أن نتائج الحرب الإسرائيلية على لبنان (علماً أنها لم تنتهِ بعد) تسمح لهم بالدفع أكثر نحو اعتبار حالة المقاومة عملاً مرضياً يضرّ بلبنان، وبالتالي إن نزع السلاح هو أقل الواجب، مع إضافات من نوع أن الحصول على ثقة الدول القوية في المنطقة والعالم يوجب الأخذ بمطالبها، ولا سيما منع أي حالة عداء مفعّل مع إسرائيل. علماً أن بين خصوم المقاومة في لبنان، من باتوا يشهرون أكثر من أي وقت سابق بأن القضية الفلسطينية لا تخص اللبنانيين بشيء، ولا مبرر لأي نوع من الالتزامات السياسية أو الوطنية أو الأخلاقية تجاه الشعب الفلسطيني، ما يقود إلى خلاصة واحدة: إسرائيل ليست عدواً تجب محاربته أو الاستعداد لمواجهته!

المشكلة اليوم ليست في نوع الحملة وسقفها وحجم الخطاب المكثف حول نزع سلاح المقاومة. بل في أن القوى الطامحة إلى التخلص من المقاومة، فكرة وأدوات وتنظيماً، تعتبر أن تعرّض المقاومة في لبنان لخسائر كبيرة في الحرب الأخيرة، وتوسّع النفوذ الأميركي والإسرائيلي في المنطقة، يدفعان إلى التخلي الطوعي عن سلاح المقاومة. ويضيف هذا الفريق على تصوره، الحاجة إلى أن تقوم السلطة الجديدة بإبداء الاستعداد والقدرة على نزع السلاح بالقوة ما لم يقبل حزب الله التخلي عنه طوعاً. ويفترض هؤلاء أن هذه عملية صعبة، لكنها ممكنة وقابلة للتحقق، وينظرون للأمر بأن الناس سئموا المقاومة والسلاح، ولن يجد حزب الله من يقاتل معه أو إلى جانبه دفاعاً عن هذا السلاح.

لكن، هل تعكس هذه الطريقة في التفكير واقع الحال فعلياً؟

اللبنانيون أحرار في تبني أي سردية تناسب عقولهم أو مشاعرهم، ولكنهم يحتاجون إلى كثير من العقل، عندما يقتربون من تبنّي وجهة نظر قد تكون مدخلاً لانفجار أهلي أكبر بكثير من الذي شهدته البلاد قبل خمسين عاماً. وكل كلام عن حاجة اللبنانيين إلى التعلم من دروس الحرب الأهلية وعدم العودة إليها، نظري ولا علاقة له بالواقع، لأن لبنان يعيش، منذ عام 1990، في ظل انقسام سياسي وأهلي، وبقي دائماً مستعداً للعودة إلى الحرب الأهلية. ورغم أن طبيعة التسوية التي رافقت اتفاق الطائف استندت إلى موازين قوى داخلية وخارجية، تحول دون توفير البيئة القادرة على مواصلة الحرب الأهلية، إلا أن حالة لبنان، اليوم، تشي بتغييرات كبيرة، منها أن إسرائيل، ومن خلفها الولايات المتحدة، تعتقدان بأن هذا البلد ليس في موقع من يحق له اختيار مستقبله، وأن عليه الخضوع للمطالب وإلا يخسر استقراره وقدراته وفرصته في الاستقرار والنمو. والموقف الأميركي والإسرائيلي هذا، يتطلب دفع القوى المحلية الرافضة للمقاومة إلى رفع سقف الخطاب، وصولاً إلى اختيار المواجهة على الأرض. وفي هذه النقطة، تصبح الأمور شديدة التعقيد، تخرج المخاوف من قبل جهات تعرف أن أي مواجهة داخلية لن تحقق هدف نزع السلاح، بل ستقود لبنان نحو مرحلة أسوأ على صعيد الانهيار.

خصوم المقاومة يتحدثون اليوم بلسانين، واحد مباشر كما يفعل سمير جعجع و«ربعه»، إذ يقول إن المقاومة وسلاحها ليسا من طبيعة لبنان، ولا حاجة إليهما إطلاقاً. وثان يحاول الاحتيال على الهدف، متحدثاً عن فشل جدوى المقاومة والسلاح، وعن الحاجة إلى فرصة حياة عبر التخلي عن هذا الخيار. والفرق بين الرأيين، هو أن جعجع يعتقد بأنه يقف على رأس قوة قادرة على لعب دور مباشر في عملية نزع السلاح، بينما يخشى أصحاب الرأي الآخر أن يطيح الانفجار بكل ما تبقّى لهم من مكاسب ومراكز نفوذ.

لكن، على ماذا يراهن هؤلاء؟

عملياً، ليس هناك الكثير من العناصر التي يمكن الرهان عليها، وأولها أن الفريق المحلي المعادي للمقاومة يريد من إسرائيل مواصلة الحرب، واستكمال ما يعتقد أنه مشروع ناجح للإجهاز على المقاومة، كما يرغب في تكرار تجربة 1982، لجهة أن تتولى إسرائيل بنفسها عملية إبادة المقاومة. ولا يمانع هذا الفريق تشديد الحصار الأميركي والعربي على لبنان وحرمانه من أي نوع من المساعدات أو التسهيلات إذا كان في ذلك ما يساعد على تحقيق هدف نزع السلاح. لكن هذه القوى، ليست في موقع القادر أو حتى الراغب في أن تقوم هي بدور ما في هذه العملية.

ومن جهة أخرى، يراهن هؤلاء على أن جمهور المقاومة في وضع صعب، وأن حزب المقاومة يعاني الأمرّين، وأن الناس يحتاجون إلى دفعة واحدة ليلعنوا الاستسلام. ولذلك، يعتقدون بأن تضييق الخناق، يتم عبر استنفار الجماعات اللبنانية على خلفيات طائفية ومذهبية وسياسية ضد المقاومة من جهة، وعلى تحريض الجيش وقوى الأمن الداخلي على القيام بخطوات ميدانية لحاصرة المقاومة.

لكن، هل في الخارج من لديه رهان على عناصر إضافية؟

ليس واضحاً أن الأميركيين والإسرائيليين يراهنون على أن قوى لبنانية ستقوم بمهمة الصراع المسلح مع المقاومة كتمهيد لنزع سلاحها. كما لا يبدو أن الأميركيين يريدون الإتيان بجيشهم إلى لبنان لتكرار تجربة الثمانينيات. لكن إسرائيل قد لا تكون معارضة لفكرة توسيع احتلالها، والقيام بمزيد من الأعمال العسكرية التي تسمح لها بالضغط على حزب الله لإلقاء السلاح. كما لا تمانع دولٌ عربية، مثل السعودية والإمارات، بتقديم الدعم المالي لكل من يلعب دوراً في مشروع نزع سلاح المقاومة.

لنضع جانباً ما الذي تريده المقاومة، وما الذي يمكن أن تقوم به للدفاع عن نفسها وعن سلاحها. ولنبحث في عناصر أخرى.

ألا يعتقد أعداء المقاومة أن طبيعة الانقسام السياسي والطائفي لمقاومة العدو وتحرير الأرض والأسرى وردع العدوان، ونرى أنّ مهمة الاستعداد وتنظيم الجهوزية المطلوبة لإعادة الاعتبار إلى مفهوم الردع، لا يمكن أن تتعارض مع فكرة بناء سلطة تدير أمور الناس بطريقة عادلة. ألم يحصل في لبنان، بين عامي 1992 و2000، أن كانت السلطات تعيد تنظيم أمور الناس، وتدفقت عشرات المليارات من الدولارات على لبنان، فيما كانت المقاومة تخوض معركة يومية ضد العدو في الشريط المحتل... بلى يمكن ذلك، وهذا ما يجب أن يحصل؟

للمرة الأولى منذ بدء العدوان الإسرائيلي قبل عام ونصف عام، احتفل أهالي بلدة يارون (قضاء بنت جبيل) بأحد الشعنينة. وبعد قدّاس في كنيسة مار جرجس التي دمّرها القصف، انطلق الأهالي بمسيرة بين بيوت البلدة المُدمّرة (الأخبار)

الشعانين في يارون

لماذا تذلّ أميركا الجيش اللبناني؟

بعد ثلاثة أسابيع على إعلان وقف إطلاق النار في الجنوب، بدأت قيادة الجيش اللبناني إصدار بيانات دورية تنبّه المواطنين إلى أن الجيش سيقوم بتفجير ذخائر غير منفجرة في عدد من النقاط الجنوبية. وساد الانطباع يومها أن عمليات المسح للمناطق جعلت الجيش يستخرج صواريخ وقذائف أطلقها العدو ولم تنفجر خلال الحرب.

لكن التدقيق يكشف أن الذخائر الإسرائيلية مما يفجّره الجيش محدودة جداً، وأن النسبة الأكبر هي لأسلحة وذخائر حصل عليها من المقاومة في مناطق جنوب نهر الليطاني. ومع الوقت، تكشّفت معطيات بأن الولايات المتحدة فرضت على الجيش تدمير أي سلاح يحصل عليه أو يصادره من حزب الله، وإتلاف كل أنواع الأسلحة، بما فيها الفردية. وللتثبّت من التزامه، فرض الأميركيون آلية متابعة لصيقة، خصوصاً لدى تسلّم الجيش مخازن لصواريخ كاتيوشا أو غراد، أو صواريخ مضادة للدروع مثل الـ«كورنيت» الروسي، أو أي عبوات ناسفة ووسائل قتالية ذات طابع هجومي.

وفيما لا يبدو الجيش مستعداً للإعلان عن الأمر أو إعطاء توضيح لما يحصل وتفسير سبب قبوله الأوامر الأميركية بحرمانه من أسلحة لا يحصل على ما يماثلها من الأميركيين، يتحدث ضباط كبار بكثير من الحسرة عن وجهة أميركية تريد من المؤسسة العسكرية أن تكون عبارة عن فرقة مكافحة الشغب، وأن الولايات المتحدة تمنع الجيش بوضوح من امتلاك أي قدرات يمكن أن تعتبرها إسرائيل تهديداً لها، وهي قدرات تضم أسلحة هجومية بما فيها أسلحة مضادة للدروع، إضافة إلى «محرمات» أكثر وضوحاً، إذ يمنع الجيش من امتلاك مسيّرات خاصة به، أو قدرات تفجيرية تسمح له بتعزيز مخازنه في هذا المجال.

وتصبح أكثر تعقيداً لدى الاطلاع على فحوى اللقاء، بين المبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس وقائد الجيش العماد رودولف هيكل، إذ أخبرت الديبلوماسية الأميركية بعض من التقتهم بنتائج الاجتماع، وأنها «أنّبت» القائد لأن الجيش لا يقوم بدوره كفاية في عملية نزع سلاح حزب الله في كل لبنان!

التيار اللبناني المعارض للمقاومة يريد من العدو استكمال حربه على لبنان ولا يمانع زيادة الضغوط الأميركية وتضييق الخناق العربي على لبنان حتى الإعلان عن الاستسلام

تقرير

منطق أعداء المقاومة: مصلحة لبنان بالخضوع لعدوّه!

علي حيدر

يتصدر الخطاب السياسي لخصوم المقاومة في الداخل اللبناني، التركيز على وضع جدول زمني لتسليم سلاح المقاومة، والترويج لمقولة العدو بأن اتفاق وقف الأعمال العدائية لا يميز بين جنوب الليطاني وشماله، وأنه في حال لم تُتخذ خطوات جادة في هذا الاتجاه، ستواصل إسرائيل عمليات الاغتيال وتذهب إلى ما هو أبعد من الوتيرة التي نشهدها حتى الآن. ولا يُخفي هؤلاء، نياتهم بزجّ الجيش اللبناني في صراع عسكري مباشر مع المقاومة!

يتعامل خصوم المقاومة وأعداؤها في الداخل مع المتغيرات الإقليمية والداخلية على أنها فرصة تاريخية وإستراتيجية وجودية، لشطبها من المعادلة اللبنانية، ينبغي استثمارها حتى النفس الأخير. ويعكس أداؤهم كما لو أنهم في سباق مع الوقت لإلحاق لبنان بالمحور الأميركي - الإسرائيلي بشكل تام ونهائي.

وتعكس حملاتهم السياسية والإعلامية لوضع جدول زمني لتسليم المقاومة سلاحها مخاوفهم من أن أي صيغة بديلة عن تسليم السلاح (الذي لن يتحقق) ستؤدي إلى تعزيز أحد أهم عوامل القوة التي يفتقر إليها لبنان. ويؤشر هذا الإلحاح أيضاً إلى وجود مخاوف من أي متغيرات قد تبدّد الفرص المتاحة حالياً، وتُجهض رهانات المتربصين بالمقاومة، ومن الطبيعي أن يشهد هذا الخطاب تصعيداً إضافياً بعد الزيارة الأخيرة للمبعوثة الأميركية مورغان أورتاغوس.

لم يعد مفاجئاً ولا غريباً أن تتبنى جماعات وقيادات المنطق الإسرائيلي وخطابه بحذافيره في مواجهة المقاومة. لكن الضرورات تفرض تغليفه بأن مصلحة لبنان تقتضي الخضوع لمطالب عدوه! ومن ضمن التماهي مع خطاب العدو، في هذه المرحلة، محاولة تبني مقولته بأن الترتيبات التي تم الاتفاق عليها حول جنوب الليطاني تنسحب على شماله، أي بعبارة أخرى، تحقيق الهدف الإستراتيجي للحرب. ولم يستجدّ هذا التماهي بعد الحرب الأخيرة، بل كان مواكباً لمجمل مراحل الصراع مع العدو في العقود الأخيرة تحديداً، وهو يرتقي إلى حد التطابق في التحليل والمفردات وحتى الأولويات في الساحة اللبنانية، كما هو قائم الآن.

ما لا يقل أهمية أن هذا المعطى يحضر بقوة لدى قيادة العدو ويولّد رهانات تجددت في أعقاب المتغيرات الأخيرة. وهو أمر يتردد في الخطابين السياسي والإعلامي الإسرائيليين بالحديث عن ضرورة نزع الدولة اللبنانية لسلاح المقاومة. وتم التمهيد لهذا الخطاب خلال الحرب عندما «ناشد» نتنياهو بعض اللبنانيين الانتفاض على حزب الله. مع ذلك، يواجه هذا الفريق تحدي الإجابة عن سؤال: كيف يمكن الوصول إلى مرحلة إنهاء المقاومة في لبنان؟ ولذلك، لا يخفي رهانه على الضغط الأميركي - الإسرائيلي عبر مواصلة الاعتداءات وتكثيفها، وربط عدد من الاستحقاقات بسلاح المقاومة، وصولاً إلى مطالبة بعضهم بزج الجيش في مواجهتها، وكل ذلك تحت عنوان «المصالح الوطنية اللبنانية». أما الوصفة السحرية التي يطرحها هذا المعسكر، فهي أن نربح أميركا كي تخرج إسرائيل من الأراضي اللبنانية المحتلة! ويعكس هذا الشعار هشاشة المنطق الذي يستند إليه هؤلاء، ويؤكد أنهم يدركون بأنهم يفتقرون في خطابهم إلى وقائع وتجارب تعزز هذا المنطق، بل إن تاريخ الصراع مع إسرائيل يؤكد خلافه. كما يتجاهلون حقيقة أن السياسة الأميركية في لبنان والمنطقة هي سياسة إسرائيلية بالدرجة الأولى. بعبارة أخرى، هم يتماهون تماماً مع جبهة واشنطن - تل أبيب، والحد الأقصى في خطابهم هو مواجهة إسرائيل بتلبية مطالبها وتمهيد الطريق أمامها لإطباق هيمنتها على لبنان.

في المقابل، المنطق الذي تستند إليه المقاومة هو حاجة لبنان إلى مراكمة عوامل القوة بكل أنواعها، أمنية وإستراتيجية ووجودية، وأن ظروفه التكوينية في الجغرافيا الديمغرافيا والإمكانات وفي ظل مجاورته لفلسطين المحتلة، وتموضعه في منطقة تتسم بالعواصف الإقليمية المتسارعة، تجعل حاجته إلى المقاومة شرط بقاء.

في الخلاصة، رغم الحضور الإعلامي والسياسي البارز للمعسكر الذي يتبنى الخطاب الأميركي الإسرائيلي، يستند منطق المقاومة وأهلها إلى الواقع والتجربة. وهي لن تسمح بالمغامرة بمستقبل لبنان عبر تبني خيارات تحاكي أولويات ومطالب عدوه الذي لا يخفي أطماعه ومخططاته إزاءه. وما لا يستطيع كل الآخرين تجاوزه أو تجاهله، هو أن المقاومة أيضاً قاعدة اجتماعية واسعة وصلبة مدركة للمخاطر المحدقة بلبنان. لذلك، رغم حدة الخطاب المعادي وغزارته، هناك هوة واسعة تفصل بين ما يأمله هؤلاء، وما يمكن تحقيقه، ولن يطول الوقت قبل أن تنجلي هذه الحقيقة.

تقرير

مُنتجات إسرائيلية في الأسواق... والحجار يخالف توصية مكتب المقاطعة

ندى أيوب

مُنتجات إسرائيلية في السوق اللبنانية. الخبر لم يُثر اهتمام أيّ من الجهات المعنيّة للتحرّك في اتجاه تتبّع وجود البضائع وسحبها، رغم مرور يومين على انتشار الخبر. ففي «لبنان الجديد»، ربما، مَن لم يعد يجد ضيراً في استهلاك مُنتجات العدوّ، على نسق وزير الداخلية أحمد الحجار الذي لم يجد سبباً لمنع عرض فيلم أميركي لممثّلة إسرائيلية في صالات السينما.

عن طريق الصدفة، علمت «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان»، بوجود مُنتجات إسرائيلية في الأسواق اللبنانية، صيف عام 2024، بعدما طلبت سيّدة حامل من الحملة إفادتها بما إذا كانت شركة «DOONA» المتخصّصة في إنتاج عربات الأطفال تدعم الكيان الصهيوني. وبيّنت تحقيقات الحملة أنّ الشركة إسرائيلية، وأن مُنتجاتها التي تحمل عبارة «صُنع في رومانيا»، دخلت لبنان عن طريق شركة رومانية. بعد مدّة، وبطريقة مشابهة، اكتشفت الحملة أنّ مُنتجات شركة «ألكا» (ALKA) (مقرمشات Elephant Snacks المملوكة لعائلة كرينزيا krenzia الإسرائيلية، تُعرض على رفوف المحال التجارية في لبنان.

كالعادة، أعدّت الحملة ملفاً وأرسلته إلى مكتب المقاطعة في وزارة الاقتصاد الذي يدقّق بدوره، بالتنسيق مع المديرية العامة للأمن العام، في ما إذا كان هناك انتهاك لقانون مقاطعة إسرائيل، ويتحرّك على أساسه، إمّا برفض التعاون مع شركات عدوّة أو تدعم العدو أو لها علاقة به، أو بسحب بضائع يُحظر دخولها وبيعها في لبنان. بعد وقف إطلاق النار، في 27 تشرين الثاني الماضي، زارت الحملة وزارة الاقتصاد لمتابعة ملفّ عالق، وخلال اللقاء مع المدير العام للوزارة محمد أبو حيدر، الذي يرتبط به مكتب المقاطعة مباشرةً، أثارت قضية المُنتجات الإسرائيلية. على الأثر، راسل أبو حيدر الأمن العام موصياً بسحب المُنتجات، كما أكّد لـ«الأخبار»، لافتاً إلى أنّ «الشركة المُستوردة رومانية وغير محظورة، لكنّ التحزيات الأولية دلّت على أنّ الشركات الأساسية إسرائيلية، ووفق الأصول المتّبعة تُراسل الأمن العام بصفته الجهاز الأمني المعني بالتحقّق، ونطلب منه إفادتنا بالخصوص، وهو ما لم يقم به الأمن العام رغم مراسلتنا له». بالمحصّلة لا تزال المُنتجات تُباع في السوق اللبنانية، وفيما تعذّر اتصال «الأخبار»، باللواء الياس البيسري، المدير العام السابق بالإبانة للأمن العام، كون الملف وصل إلى المديرية أثناء ترؤسه إدارتها، تعذّر أيضاً الاتصال بالمدير العام الحالي للأمن العام اللواء حسن شقير لاستيضاح عن دور الجهاز، وما هو المنوي فعله.

بالتزامن، برز ملف آخر، يتّصل بمسألة التطبيع مع العدوّ، إذ أعلنت صالات Grand Cinemas نيّتها عرض فيلم Captain America: Brave New World، في 20 شباط الفائت. وهو من بطولة الممثّلة الإسرائيلية شيرا هاس، بدور الشخصية الخارقة «صبرا» التي تعمل لصالح الحكومة الأميركية. وهي شخصية مستوحاة من قصص «مارفل» المصوّرة التي تعود إلى ثمانينيات القرن العشرين، وكانت تُظهر مواطنة إسرائيلية ذات قوى خارقة، ترتدي زياً باللونين الأزرق والأبيض (لونا العلم الإسرائيلي). ورغم حصول هاس، قبل سنوات، على إعفاء طبي من الخدمة العسكرية لإصابتها بالسرطان، إلا أنّها قرّرت التطوّع في فرقة الموسيقى العسكرية ووحدة المسرح التابعة لجيش الاحتلال الإسرائيلي. وبالتالي فإن الشخصيتين (الوهمية والحقيقية) إسرائيليتان يجب رفض تصدّرهما أدواراً بطولية على شاشات صالات السينما في لبنان. تواصلت «حملة مقاطعة داعمي «إسرائيل» في لبنان» مع مكتب المقاطعة للفت النظر إلى ضرورة منع عرض الفيلم تطبيقاً للقانون. وتؤكّد العضو في الحملة رجاء جعفر أنّ مكتب المقاطعة «أبلغنا بقرار منع عرض الفيلم»، قبل أن تُباشر دور السينما اللبنانية لاحقاً عرضه!

عبّرت عن دعمها لجرائم الاحتلال المستمرة منذ أكثر من عام ونصف عام في غزة ولبنان. والجدير ذكره، أنّ مكتب المقاطعة كان قد منع عام 2016 عرض فيلم Batmen V Superman الذي شاركت غادوت في تمثيله. وتكرّر الأمر عام 2017، بمنع فيلم Wonder Women للممثّلة نفسها. فهل سيحترم الحجّار قرارات مكتب المقاطعة السابقة وتوصيته الحالية بحظر عرض أعمال هذه الممثّلة، أم لن يجد في كونها مجنّدة سابقة ما هو كافٍ لمنع عرض الفيلم؟

ما علمته «الأخبار»، واكّده أبو حيدر، أنّ «توصية ممثّل وزارة الاقتصاد في اللجنة التي تُشرف على الأفلام، جاءت بعدم عرضه». إلا أنّ وزير الداخلية أحمد الحجّار أصدر القرار النهائي بعرض الفيلم لـ«انتفاء الأسباب الكافية التي تمنع عرضه». القادم من الأيام، يحمل اختباراً جديداً للوزير الحجار، مع إعلان صالات السينما اللبنانية عن عرض قريب لفيلم «سنو وايت»، من بطولة المجنّدة السابقة في جيش الاحتلال غال غادوت Gal Gadot التي لطالما

تقرير

لا مصير واضحاً للودائع والخسائر
مشروع «ناقص» لمعالجة المصارف

وافق مجلس الوزراء، بعد نقاش امتدّ لثلاث جلسات، على مشروع قانون يرمي إلى «معالجة اوضاع المصارف وإعادة تنظيمها»، وإحاله إلى مجلس النواب. هو مجرّد نسخة هجينة من قوانين موجودة اصلاً، وتطبيقه مرهون بإصدار قانون آخر يوزّع الخسائر في القطاع المصرفي. كما إنه لا يتعامل مع «أزمة نظامية» بمقدار ما يهدف إلى انتشال بضعة مصارف منها. وهو يوازي بين مسؤوليات المصارف ومصادر خسائرها. هذا المشروع يُولد سريعاً لأنه مطلوب من صندوق النقد الدولي ومَن وراءه

(أ ف ب)

محمد وهبة

وحدهما وزيرا حزب الله، محمد حيدر وراكان ناصر الدين، سجّلا اعتراضاً مباشراً وصريحاً على مشروع قانون معالجة أوضاع المصارف، وهما، من بين قلّة ناقشت هذا المشروع في مجلس الوزراء باعتبار أن المشروع «ناقص» ولا يتيح إجراء تقييم واضح لأوضاع المصارف والتمييز بشكل فعلي بين من يجب تصنيفه «صالح» أو «قيد الدمج» أو «قيد التصفية»، كما إن المشروع يتعامل مع «أزمة نظامية» بالمساواة بين المصارف ومشكلاتها.

حتى أن الوزراء المحسوبين على رئيس الجمهورية وعلى القوات اللبنانية والذين أبدوا اعتراضاً على المشروع سواء لقناعاتهم بذلك، أو لأنهم متأثرون بمصرفيين رافضين للمشروع، لم يتمكنوا من الاعتراض حتى لا تنالهم شظايا الوقوف بوجه صندوق النقد الدولي.

تعديلات المشروع

النسخة التي أقرّها مجلس الوزراء السبت الماضي، تأتي بعد عشرات الصيغ التي أعدّت منذ لجوء السلطة في أيام حكومة حسان دياب إلى التوقف عن الدفع في تلك المدة، أعدّت صيغ مختلفة عن خطة كان يفترض أن تتحوّل إلى قوانين لتوزيع الخسائر، ولكن لم يُكتب لها أن تكون كذلك. وفي الحكومات التالية، أعدّت صيغ مختلفة من مشروع القانون الذي دمج بين معالجة أوضاع المصارف ومصير الودائع والكابيتال كونترول كان آخرها تلك التي أشرف على صياغتها مستشار رئيس الحكومة نقولا نحاس والتي بُني عليها بشكل واسع لإعداد صيغة عرضت على الحكومة الحالية وعدّلت ثلاث مرات قبل أن تقرّ.

في واحدة من الصيغ التي أعدّت سابقاً، كان هناك بند يشير إلى «توزيع المسؤوليات» ويفتح الباب أمام ملاحقات بحقّ المصارف، ولكنه سرعان ما أزيل من المشروع. أما في المشروع الذي أقرّه مجلس الوزراء، فكان هناك تركيز على أن تكون الهيئة المصرفية العليا هي المعنية بإعادة الهيكلة بدلاً من هيئة خاصة يرأسها حاكم مصرف لبنان ويشارك فيها نوابه ومدير المالية وآخرون. هكذا أجريت تعديلات على تركيبة الهيئة المصرفية العليا لتقليص «نفوذ» حاكمية مصرف لبنان. وبدلاً من أن تضم الهيئة الخاصة الحاكم ونوابه الأربعة، ستضم الهيئة المصرفية العليا الحاكم واحد نوابه إلى جانب رئيس لجنة الرقابة على المصارف وخبير قانوني يسمّيه وزير العدل، ورئيس مجلس إدارة ضمان الودائع وخبيرين في الشؤون المصرفية أو المالية أو التدقيق المحاسبي والجنائب أحدهما يقترحه وزير المالية وأحدهما يقترحه وزير الاقتصاد.

تقنياً، سيكون عمل الهيئة مبنياً بكامله على تقارير وتوصيات لجنة الرقابة على المصارف وليس واضحاً في مشروع القانون المقرّ في مجلس الوزراء أخيراً، إذا كانت الهيئة مجرّد ساعي بريد للجنة في عملية تقييم المصارف وتصنيفها بين متعثّرة وقيد الدمج أو قيد التصفية. في الصيغ السابقة التي أعدّها نحاس، كانت لجنة الرقابة تعتبر بمنزلة مدع عام، لذا لا يمكنها أن تكون ضمن الهيئة التي تتخذ القرارات، أي لا يمكنها أن تكون مدعياً عاماً وقاضياً في الوقت نفسه، ولم يكن ضمن أعضاء هذه الهيئة 3 خبراء كما هي عليه الحال في القانون المقرّ. ومن بين معايير تعيين الخبراء، ألا يكون مقترضاً من المصارف، وألا يكون مودعاً بأكثر من 100 ألف دولار.

إصلاح وضع المصرف سيتم بناء على «تقرير تقييمي نهائي ترسله لجنة الرقابة على المصارف إلى الهيئة المصرفية العليا حول وجوب تصفية المصرف أو إعادة تأهيله عبر إجراءات إصلاح الوضع بعد تعليل الأسباب»، على أن يرتكز التقييم على «تحديد القيمة الصافية لموجودات المصرف وحجم الخسائر». هنا المسألة تصبح سريالية؛ فما يوظّفه المصرف لدى مصرف لبنان لن يعتبر في صلب هذا القانون، بأي شكل من الأشكال، بمنزلة خسائر، وبالتالي ستقتصر الخسائر على مسائل مرتبطة ببيع اللولارات للزبائن الذين سكّروا القروض، وعلى خسائر القروض التجارية التي ستعامل كأنها ضمن «الأزمة النظامية»، وعلى خسائر سندات اليوروبوندز التي فرض على المصارف اتخاذ مؤونات عليها منذ سنوات. عملياً، ليس واضحاً كيف يتم احتساب الخسائر ما دام هناك سعران للصرف في ميزانيات المصارف. فالودائع لديها مسجّلة دفترياً بقيمة 89500 ليرة لكل دولار، ولكنها تدفع للزبائن على أساس 15 ألف ليرة للدولار، وتتعامل لجنة الرقابة مع ما هو مطلوب من المصارف لتسديد الدولارات أو لاتخاذ مؤونات عليها بسعر مزدوج أيضاً. واللافت أن من بين معايير التعثّر أو احتمال التعثّر الذي سيتخذ على أساسه قرار الدمج أو التصفية أو الاستمرار، أن يكون المصرف «تعثّر أو احتمال تعثّره في تسديد المطلوبات عند استحقاقها». الواقع، أن كل المصارف متعثّرة بهذا المفهوم، لأن أياً منها ليس قادراً على تسديد أي مطلوبات للزبائن. أما بالنسبة إلى تغطية متطلبات السيولة والملاءة، فالمصارف لا تتذرّع بأن ازدواجية سعر الصرف تمنعها من تغطيتها عبر زيادة رساميلها قبل أن تعرف ما هو حجم الخسائر المترتبة عليها. وقد أتيح للمصارف أن تعترض على قرارات الهيئة بعدما كانت مبرمة في السابق لا تقبل النقض. فقد خصصت المادة 30 من مشروع القانون «تقبل جميع القرارات الصادرة عن الهيئة المصرفية العليا الطعن أمام المحكمة الخاصة المنشأة بموجب القانون 110 تاريخ 1991/7/11...».

أما في المسألة الأخيرة المتعلقة بتطبيق مشروع القانون عند إقراره، فقد جرى تعديل هذه المادة على الشكل الآتي: «ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ويعلق تنفيذه إلى حين إقرار قانون معالجة الفجوة المالية الذي يسمح بإعادة التوازن للانتظام المالي في لبنان»، أي قانون توزيع الخسائر الذي سيحدّد آلية التعامل مع الودائع ومصيرها.

هل يضمن مصير الودائع؟

عملياً، هذا القانون لا لزوم له، إلا أنه يأتي بطلب من صندوق النقد الدولي ومن الإدارة الأميركية بحسب ما عبّرت عنه مبعوثتها الخاصة مورغان أورتاغوس. فإعادة الهيكلة لا تكفي لأنها لا تضمن تقييم أي مصرف بصورة صحيحة، بل يمكن أن تعرّض مصارف للتصفية قد لا تكون قابلة للتصفية والعكس صحيح. وبحسب مصادر مطلعة، فإن من بين الملاحظات الأساسية للوزيرين، أن مشروع القانون يساوي بين مصارف استثمرت بشكل خطأ لدى مصرف لبنان وأخرى نوّعت استثماراتها لتقليص حجم المخاطر بشكل خطأ لدى مصرف لبنان وبين مصارف أخرى كانت تنوّع في استثماراتها لتقليص حجم المخاطر المترتبة عليها.

أيضاً، هذا المشروع لا يضمن مصير الودائع بشكل عام، فضلاً عن أنه لا يحدد مصير المودعين في المصارف قيد التصفية. فإذا كان الأمر سيتم بالاعتماد على مؤسسة ضمان الودائع التي تعوّض على المودع بنحو 75 مليون ليرة كحدّ أقصى، أو حتى لو رفعت قيمة الضمانة القصوى إلى مليار ليرة (11170 دولاراً) لكل مودع، فإن الأمر غير واضح ولا يكفي في إطار فرضية تفصل بين وضعه وبين الأزمة. أيضاً لا يحقق هذا المشروع العدالة الاجتماعية المتعلقة بما قبل أو بعد الانهيار. فمن الواضح أنه يجب الاطلاع على أوضاع المصارف قبل 2015 وبعدها، أي تحديد مصدر مشكلتها إذا كان يعود إلى ما قبل هذا التاريخ الذي يفترض أن الأزمة ظهرت فيه أو بعده، كما إنه يفترض العمل على فصل مسألة الخسائر المتعلقة بقروض تجارية عن الخسائر المتعلقة بتوظيف الأموال لدى مصرف لبنان وسندات الخزينة بالليرة وبالدولار.

> **مشروع القانون يساوي بين مصارف استثمرت بشكل خطأ لدى مصرف لبنان وأخرى نوّعت استثماراتها لتقليص حجم المخاطر**

نسخة هجينة؟

يقول عدد من الخبراء إنه لا توجد مبرّرات لإقرار مشروع قانون كهذا لا يتضمن «توزيع الخسائر» أو «مصير الودائع» لأن كل ما نصّ عليه مذكور في عدد من القوانين المقرّة سابقاً مثل قوانين التجارة، النقد والتسليف، الموجبات والعقود، القانون الرقم 67/2، القانون الرقم 67/28، القانون الرقم 110. كل الصلاحيات المتعلقة بالتقييم تمارسها اليوم لجنة الرقابة على المصارف، وكل صلاحيات تقرير المصير تمارسها الهيئة المصرفية العليا، فما الداعي إلى إقرار هذا القانون، أم أنه مجرّد نسخة هجينة من مجموعة قوانين موجودة أصلاً؟

الفروع الأجنبية: خطأ فادح

من ملاحظات دائرة الشؤون القانونية في مصرف لبنان على مشروع القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء، أن تطبيقه يشمل المصارف الأجنبية وفروع المصارف الأجنبية العاملة في لبنان، بينما هذا الأمر يخالف مبدأ وحدة الإفلاس، إذ لا يمكن إعلان إفلاس فرع بينما المصرف الأم يعمل بصورة طبيعية، علماً أن الفرع يتبع مباشرة للمصرف الأم في بلد آخر ويخضع لتنظيم الهيئات المعنية هناك، كما إن القوانين في لبنان تفرض على المصرف الأم رسملة هذه الفروع من المصرف الأم تحت طائلة الشطب من لائحة المصارف في لبنان، إذ إن تأخّر أو تمنّع فرع لمصرف أجنبي عن الدفع، فهذا يتيح للدائنين أولوية الوصول إلى أصول المصرف الأم، وهذا أمر غير متاح قانوناً.

لتحديد هذا الأمر بشكل واضح، فإن المصرف المركزي القبرصي، فرض على المصارف اللبنانية وفروعها هناك أن تغطّي 100% من ودائع الزبائن المسجّلة في تلك الفروع أو المصارف. هذا بالضبط ما على لبنان أن يفعله، أن يفرض على فروع المصارف الأجنبية في لبنان أن تسدّد الودائع كاملة لأصحابها، وأن يفرض على المصارف الأم أن تعيد رسملة نفسها لتغطية أي خسائر محتملة.

صلاحيات لجنة الرقابة

ورد في ملاحظات الدائرة القانونية في مصرف لبنان أن «ضمّ رئيس لجنة الرقابة على المصارف إلى أعضاء هذه الهيئة مع منحه حقّ التصويت يخالف مبدأ الفصل بين صلاحيات اللجنة المتعلقة بالتدقيق والمراقبة، وبين الصلاحيات التقريرية التي تعود للهيئة التي ستنظر بإعادة الهيكلة، لذا نقترح أن تكون الهيئة المختصة بإعادة الهيكلة منفصلة تماماً عن الهيئة المصرفية العليا». أيضاً قالت الدائرة القانونية، إنه لا يجب «البدء بعملية إعادة هيكلة مصرف بناء على تقييم مؤقت تعدّه لجنة الرقابة على المصارف ريثما يستكمل التقييم حسب الأصول»، كما جرت إضافة «صلاحيات عدة للجنة الرقابة على المصارف دون مبرر قانوني خاص، لا سيما إعطاؤها صلاحيات تقرير في الوقت الذي تتمتع فقط بصلاحيات رقابية وغير تقريرية».

المصارف الأكبر تربح

يتردّد في أروقة المصارف أن هناك مجموعة محدّدة من المصارف الكبرى التي يمكنها أن تنجح في امتحان التقييم وفقاً لمتطلبات مشروع القانون الذي أقرّه مجلس الوزراء، وأن خمسة مصارف على الأكثر ستكون حاضرة بعد اجتياز الامتحان للاستحواذ على مصارف متوسطة وصغيرة أو دمجها وبلعها، بينما لن تتاح لمصارف أخرى لم تكن مستفيدة كثيراً من «سعدنات» رياض سلامة وشركائه، فرصة محاولة الاستمرار.

تقرير

إقصاء الحريري عن الانتخابات وبرّي لن يفتح «فتوح» التعديلات
هل يكون هاشميّة البديل المرضيّ عنه سعودياً وبيروتياً؟

لينا فخر الدين

يزداد وضع الانتخابات البلديّة في بيروت تعقيداً في ظلّ عدم اتّفاق القوى السنّية على مبادئ موحّدة تُسهّل تشكيل لائحة توافقيّة بين الأحزاب والتيّارات والنوّاب والجمعيّات الدينيّة والعائلات البيروتيّة. الكثير من المعلومات المتضاربة عن تحالفات تُعقد بـ«المفرّق» بين هذه الأطراف وبين الأحزاب المسيحيّة. وهو ما لمّح إليه رئيس حزب القوات اللبنانيّة سمير جعجع بالإشارة إلى أنه متحالف مع النائب فؤاد مخزومي و«جمعيّة المشاريع الخيريّة»، وهو ما تؤكّده اجتماعات دوريّة تُعقد بين مخزومي ونائب «القوات» غسّان حاصباني ومسؤول الملف الانتخابي في «المشاريع» أحمد دبّاغ، عُقد آخرها الجمعة الماضي في منزل مخزومي.

وإذا كانت هذه القوى حدّدت خياراتها، فإنّ بقيّة الأحزاب لا تبدو على القدر نفسه من الحسم، ما يشي بضياع على مستوى التحالفات والتوجّهات، ويؤدّي إلى تريّث معظم القوى المسيحيّة والشيعيّة في التفاوض الجدّي.

هذه الضبابيّة يزيدها كثافة غياب تيّار المستقبل عن المفاوضات في الأيّام الأخيرة، بعد سفر أمينه العام أحمد الحريري إلى الخارج، وما يُنقل عن رئيس «جمعيّة بيروت للتنمية الاجتماعية» أحمد هاشمية بأنّه ينتظر قرار الرئيس سعد الحريري حول المُشاركة في الاستحقاق البلدي من عدمها، علماً أنّ «المستقبليين» أشاعوا بأنّ القرار كان يُفترض أن يصدر الأربعاء الماضي قبل أن يؤجّل إلى الأربعاء المقبل!

«خارج اللعبة»

لا بيان رسمياً صدر عن تيّار المستقبل بعد، بإعلان عزوفه عن خوض الانتخابات البلديّة، لكنّ كلّ المؤشّرات توحي بأنّ «الزرق» صاروا «خارج اللعبة»، ويجري تحضير بيان الإعلان عن العزوف لنشره في الساعات المقبلة. وبينما يعزو البعض القرار إلى عدم جهوزيّة الحريري للمُشاركة، فإنّ كلّ المؤشّرات تفيد بأنّ مصلحة «المستقبليين» كانت واضحة في خوض الانتخابات باعتبارها إعلاناً رسمياً للعودة إلى الساحة السنّية واختباراً لمزاج الناخبين قبل الانتخابات النيابيّة، إضافةً إلى تحضير الماكينات للاستحقاقَيْن معاً. غير أنّ حسّ النبض الذي أراده الحريري بعد كلمته خلال ذكرى اغتيال الرئيس رفيق الحريري في 14 شباط، أظهر استمرار الفيتو السعودي على عودته إلى العمل السياسي. وكلّ هذه المؤشّرات كانت واضحة في تجنّب بعض القوى السياسيّة التفاوض المباشر مع «المستقبل» والتحالف معه، وفي مسارعة بعض الأطراف إلى الإقبال على التحالفات والترشيحات من دون العودة إلى مرجعيّة «بيت الوسط»، وهو ما لم يحصل في أي عهد بلدي سابق منذ 27 عاماً. كما كان ذلك واضحاً من عدم التسرّع في المشاركة لعدم استفزاز السعوديين وجرّهم إلى موقف أكثر صلابة، وهو الذي يُراهن على اللعب على التناقضات والثغرات من أجل خوض الانتخابات النيابيّة. وعليه، اتّخذ الحريري قراره بالانسحاب وإطالة أمد

> **«المستقبل» يُجهّز بيان الإعلان عن عزوفه عن المشاركة في الاستحقاق البلدي في بيروت لعدم استفزاز الرياض**

«غربته السياسية»، بانتظار أن يتغيّر رأي «الديوان الملكي».

إذاً، صارت عمليّة إقصاء «المستقبل» عن التركيبة البلديّة أمراً واقعاً، بعدما تبلّغه عدد من الأطراف الحزبيّة العاملة على خط المفاوضات، إلّا أنّ السؤال بقي عن كيفيّة تجيير الصوت السنّي الذي يمتلكه «المستقبليون»، وعمّا إذا كان القرار سيُترك للقاعدة الشعبيّة بما يشتّت الصوت السنّي أم أنّ التوجّه سيكون من تحت الطاولة بغية صبّ الأصوات في صالح لائحة معيّنة، كما حصل في بعض المناطق في الانتخابات النيابيّة الماضية.

هاشمية على الخط

كلّ هذه الأسئلة تطرحها القوى السياسيّة في بيروت، من دون الحصول على إجابة موحّدة. في حين تشير المعلومات إلى أنّ هاشميّة الذي كان على علم بهذا القرار قبل صدوره، يُشيع بأنّه قادر على المُشاركة في الانتخابات باعتباره غير مُنظّم في «المستقبل»، ومتماهياً عن التيّار، إضافةً إلى أنّه يحمل الجنسيّة السعوديّة، ما يخوّله القفز على «الفيتو» السعودي. كما يسوّق أنصاره بأنّه بدأ يُنسّق مع المعنيين لتشكيل لائحة ائتلافيّة من دون أن يكون لـ«التيّار الأزرق» مرشّحون فيها، بل إنّ رئيس «بيروت للتنمية» متحمّس لفكرة إشراك العائلات والمجمّعيّات البيروتية فيها. ويُحكى أنّ المرشّح للرئاسة بات جاهزاً وقد يكون مقبولاً من أكثر من جهة.

واسم المرشّح للرئاسة الذي «ينام» عليه هاشميّة لعدم «حرقه»، قد يزيد من الخريطة داخل «البيت السنّي» إذا لم يكن توافقياً، في ظلّ كثرة المرشّحين المدعومين من الشخصيات والأطراف السنّية، علماً أنّ «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» تتبنّى رجل الأعمال بسام برغوت للرئاسة مع ما يُحكى عن إمكانية تلقّيه دعماً من دار الفتوى خصوصاً أنّ الشيخ خلدون عريمط يرافقه في بعض جولاته. في المقابل، ينقل البعض عن هاشمية رفضه السير باسم برغوت.

وعلمت «الأخبار» أن هاشميّة يقود اتصالات بالتنسيق مع عائلات العاصمة مع كلّ من الرئيس تمام سلام والنائبين فؤاد مخزومي ونبيل بدر والوزير السابق محمد شقير و«جمعية المشاريع» و«الجماعة الإسلامية» و«اتحاد جمعيّات العائلات البيروتيّة» وبعض الجمعيات الدينية ووجهاء المدينة للاتفاق على آلية لتشكيل اللائحة، فيما لم ينتقل التواصل مع الأطراف المسيحيّة إلى مستوى أكثر جديّة، قبل أن يتلقّى هاشمية موافقة نهائيّة على الفكرة من الشخصيات والأحزاب السنّية.

مع ذلك، لا تبدو القوى العاملة في الملف الانتخابي مطمئنة لهذا الإرباك داخل «المستقبل»، والذي يؤثّر مباشرة على التشتّت في تشكيل اللوائح أو حتّى الاتفاق على الحصص والأسماء. ويتساءل هؤلاء عمّا إذا كان هاشميّة استحصل فعلاً على ضوء أخضر من الحريري في التصرّف، ومدى تأثيره على الصوت المستقبلي، وقدرته على أن يكون عرّاباً للائحة توافقيّة وجمع الأضداد بين القوى المتنازعة سياسياً من دون أن تكون لديه الرافعة اللازمة، أي دعم الحريري.

والأهم، تداعيات عزوف المستقبل ودخول هاشميّة على لعبة المفاوضات على المنافسة في المجلس البلدي، خصوصاً بعدما حسم رئيس مجلس النوّاب نبيه بري خياره بعدم الدعوة إلى هيئة عامّة لإقرار اقتراح اللوائح المقفلة. ويُنقل عن بري أنّ هذا القرار لا يُمكن أن يُصرف في السياسة لجهة «تعويم» دور الحريري في ضمان المناصفة، خصوصاً أنّ لهذا الأمر تداعياته على مستوى إعطاء المبرّرات للأحزاب المسيحيّة لرفع الصوت من أجل تقسيم العاصمة، إلّا أنّه في الوقت نفسه يرفض رمي الكرة في ملعبه وهو المُدرك أن جلسة من هذا النوع قد تفتح شهيّة البعض على تعديلات لا تنتهي على قانون الانتخابات.

(هيثم الموسوي)

«تيكتوك» أميركي طويل

جمال غصن

في عصر الـ«تيكتوك»، لا تقاس الأيام كما في عصور مضت. مثلاً، لم يمضِ على عهد الرئيس الأميركي دونالد ترامب الثاني مئة يوم، ولكنّها بمئة عام. فحروب وغزوات بالجملة تبدأ مطلع كل أسبوع لتنتهي أو تعلّق مع عطلة نهايته وتعاد الكرّة من جديد بعد استراحة مع الربّ (أو جولة من الغولف في فلوريدا في حالة ترامب) يوم الأحد. المفارقة هو أنّ عهد ترامب بدأ بتعليق التهديد الأميركي الموجّه ضد تطبيق «تيكتوك» الصيني المنشأ، وما يزال القرار معلقاً مع العشرات من القرارات المتسرّعة التي درجت لساعات على أثير منصات الإعلام التيكتوكي قبل أن تعود إلى الدُرج في مكتب ترامب البيضاوي.

إحدى وحدات مقياس الإنجاز في زمن قصور الانتباه هو تحقيق «التريند» أو الاستحواذ على الوجهة الآنية للمشهد الإعلامي الرقمي والذي قد يدوم لدقائق قبل أن تلتفت الأنظار إلى وجهة أخرى في مسرح محمول متعدّد الخشبات يكثر فيه التنافس على الانتباه المتلاشي للمستهلك الإعلامي. في المشهد اللبناني هذه الأيام تدرج موضة الإصلاح. كما جرت العادة مع بداية كل عهد جديد، وبما أنّنا في عصر البث الحي من كفّ اليد، لم تعد مسرحيات زياد (بارود) في التواجد على حواجز قوى الأمن للتحقق من الالتزام بحزام الأمان تحتاج إلى مصادفة أن تكون قد سبقته كاميرات الأخبار وحافلات النقل الفضائي إلى الحاجز. لم تنفع مسرحيات المرشح الآزلي لرئاسة الجمهورية بإيصاله إلى قصر بعبدا، لكن يخال لنا سبقه إلى العرش أن تلك العروض نافعة. خيار مصلحة «النافعة» لـ«صورة إصلاحية» قد تكون صائبة أكثر من مصلحة السكة الحديد مثلاً. كونها أقرب إلى الناس الذين اختبروا دهاليز النافعة ولم يركبوا قطاراً في حياتهم. الأمر نفسه ينطبق على رفع صور العهد الجديد على طريق المطار. لأن العهود على مدى تاريخ لبنان تستسهل سلوك الشعب لطريق المطار مهاجرين. لِيُتَهّم يعودون سائحين محمّلين بالعملة الصعبة. هذه «تريندات» الأسبوع على المستوى الرئاسي، أما على المستوى الوزاري، فالمنافسة أكبر، ولكن برزت مبادرة الإصلاح التي تقوم بها وزيرة التربية الآتية من داخل أسوار الجامعة الأميركية والتي قرّرت الاستماع إلى الآراء الإصلاحية لطلّاب العلم في لبنان من الأعمار والأجناس كافة. وإن كان الاهتمام بمبادرة الوزيرة قد ركّز على خانة الجنس في استبيان الطلاب الوطني، غاب عن النقاش هزلية الاستبيان من أساسه. هنا نستذكر استبياناً شعبياً إنكليزياً لتسمية غواصة مسيّرة حديثة لاستكشاف المياه القطبية هي فخر الصناعات الإنكليزية، فرست الديموقراطية على اسم هزلي (Boaty McBoatFace) بما معناه «شختورة أو وجْهها شختورة»، أو «الشختورة يامّا الشختورة» بصوت عادل إمام.

التركيز على «التريند» أو الوجهة الآنية، وغياب النقاش عن الوجهة العامة وما إذا كان مسار الأمور تصاعدياً أو انحدارياً، هو من سمات عصر قصور الانتباه التيكتوكي. لكن تقديم العهد الأميركي الجديد بشقّيه الخارجي والمحلّي يتطلّب تجاهل تقلّبات مزاجيّة الوجهة الآنية والتركيز على خط الاتجاه العام. إذا ما نظرنا إلى أداء مضاربات سوق الأسهم العالمية في خضم حرب تجارية محتدمة كمثال عن هشاشة النظرة التيكتوكية للأمور، نرى تأرجحات كبيرة في أسعار الأسهم بين «تيك» فرض الرسوم الجمركية من قبل إدارة ترامب و«توك» تعليقها. الدوّخة سهلة. بل مرجّحة. في ظل كل هذا التأرجح، وهذا يكرّس ثقافة إضاعة الوجهة، آنية كانت أم عامة، وتضيع حتّى نقطة الانطلاق. فليس مستبعداً، بما أن التفاوض مع إيران هو «تريند» هذا الأسبوع، أن يأتي ترامب بنسخة طبق الأصل لاتفاق أوباما النووي يروّج له كنصر مبين بعد أن كان يُعتبر تنازلاً مذلاً من الديموقراطي في عهده الأول.

في زحمة التغيّرات، الكل يتساءل عن وجهة الأمور. يصعب التوقّع بما ستؤول إليه الأمور في الحرب التجارية العالمية التي ما تزال في بداياتها. لكن لولا المسار الانحداري العام للهيمنة الأميركية على السياسة والاقتصاد العالميين، لما كانت هناك الحاجة أصلاً إلى دونالد ترامب ومحاولاته اليائسة لإنقاذ أميركا أو إعادة مجدها. لولا المسار الانحداري العام لوضع الكيان الإبادي المؤقت في منطقتنا، لما استنجد بالكيان الإبادي الأصلي لإطالة عمره لأيّام. أمّا في مسرح لبنان الهزلي، فلا داعي لاستبيان أولاد المدارس عن رؤيتهم للإصلاح، لأن المسار العام للحكم في العهد الجديد وَلَدَتهُ بوَلَدَتهُ، والفيلم الأميركي الذي نعيشه لن يطول، فهو مجرّد «تيكتوك».

عن المقاومة المسلّحة وحصريّة السلاح والإستراتيجيّة الدفاعيّة

قاسم غريب *

صراعنا في لبنان مع إسرائيل، لم يبدأ مع احتلال التلال الخمس غداة الحرب الأخيرة، وأسر مقاومينا خلالها. فينتهي ذلك الصراع بانسحاب إسرائيل من هذه التلال وتحرير الأسرى كما يُسوّق.

وصراعنا لم يبدأ عند امتناع إسرائيل عن الانسحاب من كامل الأراضي اللبنانيّة في أيار المجيد عام 2000، والمقصود بهذا الانسحاب، هو النقاط الـ 13، فمزارع شبعا وتلال كفرشوبا والجزء الشمالي من بلدة الغجر تخلى لبنان الرسمي عنها اليوم عمليًا، استباقاً، فتخلص بذلك من حرج المطالبة بتحريرها. وحتى النقاط الـ 13، هناك قرار بالتفاوض عليها، مع ما يحمله مبدأ التفاوض من نوايا بالتنازل.

مذ زرع هذا الكيان في بلادنا، لم تتوقف مجازره وإعدّاءاته واطماعه وإجرامه وإرهابه. فالعداء مع إسرائيل بدأ من ذلك اليوم ولن يزول، تبعاً لطبيعة الاحتلال التي خبرناها وتيقنا منها لعقود طوال، إلا بزواله وعودة هذه البلاد إلى أهلها.

السؤال المطروح اليوم: كيف نلجم هذا العدو في لبنان؟ بتسليم السلاح والتسليم بانعدام جدوى المقاومة المسلحة والركون إلى الضغط الدولي؟ اليوم المجتمع الدولي يعني الولايات المتحدة. الباقي ذيول لا أكثر، إن كانت أوروبا أو حكومات عالمنا العربي. روسيا مشغولة إلى حين في معالجة نتائج الحرب الأوكرانيّة، وهي من الأساس ما كان يعوّل عليها عاقل بتصويب مسار القانون الدولي لمصلحة المظلومين. أما الصين، فهمها أوّلا وأخيراً والبارحة واليوم وغداً، مصالحها التجاريّة والعبور بسفينة البلد العملاق نحو المستقبل. دعم باقي الدول وضغطها، ما تعدى يوماً الطابع الكرنفالي عمليًا، وتحوّلا الطلّاب في الولايات المتّحدة دعماً لغزة، ومن أجل إيقاف حرب الإبادة الدائرة فيها. الإدّارة الأمريكية على مدى عقود كانت ولا تزال شريكاً في قتلنا، وهي توام إسرائيل في العداء لشعوبنا، ومصالح أهل هذه البلاد. تركن لجو بايدن ولدونالد ترامب، وهما من هما في الدعم المطلق لإسرائيل في حرب الإبادة التي نبثتها وتواصلها في فلسطين، والإرهاب الذي تواصله في لبنان. التعاطي مع السلاح على أنّه عبء، والتخلص منه والركون إلى الضغط الدولي والقرارات الدوليّة على أنهما الخلاص، هو تسليم لرقابنا للإسرائيلي، مع ما لذلك من تأثير كبير على الاقتصاد الوطني كوم آخر. كل ذلك، بالنسبة إلى شريحة واسعة من اللبنانيين تؤكد أمرين: إسرائيل عدوّ لا يؤمن جانبه، وخطره على لبنان قائم ومستمرّ ما استمرّ الكيان.

مع ذلك، الأمر ليس بهذه البساطة، وما كان يوماً كذلك بالنسبة إلى شريحة أخرى من اللبنانيين، بالنسبة إلى هؤلاء، ما توقفت العلاقات مع إسرائيل يوماً، وكان إسقاط اتّفاق 17 أيّار سنة 1984، نكسة لمشروع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، دائماً ما كان حلماً بالنسبة إليهم. حلم ما خبا يوماً، وها هي تباشير العمل على إعادة إحيائه تُرانا باعينا اليوم.

السياق التاريخي للصراع مع إسرائيل

امتدت الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان منذ نشوء الكيان، ولكنها لم تلق رداً من الدولة اللبنانيّة، وما شكل الجرح الجنوبي النازف أزمة للبنان الذي كان يعيش «الزمن الجميل». فالسبعينيات من القرن الماضي، كانت تعجّ بالاعتداءات الإسرائيليّة، وكانت القذائف تنهمر على رؤوس الجنوبيين، وتقتل منهم بلا رادع.

الصورة التي لا تفارق ذهني، كطفل، من منتصف السبعينيات، هي صورة أختي تحملني من مكان إلى آخر، إلى بيوت من طابقين في الضيعة، بيوت كنا نظن أنّها تقينا القذائف الإسرائيليّة التي كانت تنهمر علينا بلا مناسبة، فتقتل من تقتل وتدمر ما تدمر. ما أزال أذكر نزوحنا إلى صور سنة 1977 لمدة سنة، والذي تلاه الغزو الإسرائيلي لقرانا، واحتلال استمرّ حتى أيّار المجيد عام 2000. وليس عندي من زمن الاحتلال الذي امتد 22 سنة، كما باقي الجنوبيين من سكان القرى الحدوديّة، إلا ذكريات الخوف وصنوف الإذلال الذي كان الاحتلال وعملاؤه يتفنّنون بها.

احتلت إسرائيل «الشريط الحدودي» في نهاية اجتياح 1978، وهو يشكل شريط القرى التي تدمر معظمها بشكل كبير في الحرب الأخيرة. ولم يزرع الأمل في قلوب الجنوبيين، إلا ولادة المقاومة سنة 1982 بصنوفها، بين «جمول» و«أمل» و«المقاومة الإسلاميّة»، حتى ذلك الحين كان التحرير في وجداننا حلماً بعيد المنال.

اشتداد المقاومة أوائل التسعينيات، شكل بارقة أمل بإيجاد رادع للعدوان، والذي كانت بشائره في تفاهم نيسان عام 1996، الذي حيّد المدنيين، وأعطى الزخم للمقاومة لتكثيف عمليّاتها، ما أدى إلى دحر المحتل وهو يجرّ أذيال الخيبة والهزيمة. بعد أيار 2000، نعم الجنوبيون ولبنان عموماً بأمان غير مسبوق، وردع حقيقي دائماً ما حلموا به. حتى كان «طوفان الأقصى»، وأنا كما لا أزال أعتقد بأن المقاومة قامت بأفعال الصواب بالدخول في حرب المساندة. فهذا الوحش القابع على حدودنا، سيصل إلينا إذا استفرد بجيراننا وإخوتنا، ناهيك بالمسؤوليّة الأخلاقيّة التاريخيّة. كانت الحرب، ونال العدوّ منا، ولم يحد من خسائرنا إلا أبناؤنا الذين صمدوا في قراهم، ومنعوا الإسرائيلي من التقدم بفعل تضحياتهم الأسطوريّة.

السرديّة أعلاه، بطبيعة الحال، لا تروق لشريحة كبيرة من اللبنانيين. فهؤلاء يلومون الفلسطينيين واللبنانيين، على استجلاب الاعتداءات الإسرائيليّة، ويزعمون بأن إسرائيل ما كانت لتغزو أو تقصف أو تقتل، لو لم يكن ذلك ردّ فعل على التحرّشات من جهة لبنان، بدءاً بتلك الفلسطينيّة حتى أوائل الثمانينيات، واللبنانيّة بعد ذلك. والسرديّة هذه لا تعترف حتى للمقاومة بالفضل بتحرير الجنوب عام 2000، بل تزعم بأن إسرائيل فعلت ذلك تطبيقاً للقرار 425 (19 آذار/مارس 1978) الذي يدعو إسرائيل إلى وقف عملها العسكري ضد وحدة الأراضي اللبنانية، وإلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية كافة. حتى الاعتداءات الإسرائيليّة اليوم، والخروقات المتواصلة لاتفاق وقف الأعمال العدائية عام 2024، لا تعدو كونها تسليم المقاومة لكامل سلاحها، ما يعطي الذرائع لإسرائيل لتفعل ما تفعل.

إذاً، ليس هناك سرديّة موحدة حول الخطر الإسرائيلي وتاريخ الصراع مع إسرائيل، ما يصعب مسألة الاتفاق على إستراتيجيّة وطنيّة لمواجهتها. فبين من يعتقد بالبرهان أن إسرائيل عدوّ منذ نشوئها وما تزال، وبأن خطرها كان ولا يزال كبيراً على لبنان، وبين من يعتقد بأن إسرائيل وشاتيلا عام 1982، وغيرها من المجازر التي امتدت في السبعينيات والثمانينيات، إلى مجزرة قانا عام 1996، والتي تحين ذكراها في 18 نيسان الجاري، ناهيك بالمجازر الإسرائيليّة ضد المدنيّين في حرب تموز 2006، وفي الحرب الأخيرة. المجازر كوم والاحتلالات والاعتداءات التي دمرت البنى التحتيّة وبيوت الآمنين، مع ما لذلك من تأثير كبير على الاقتصاد الوطني كوم آخر. كل ذلك، بالنسبة إلى شريحة واسعة من اللبنانيين تؤكد أمرين: إسرائيل عدوّ لا يؤمن جانبه، وخطره على لبنان قائم ومستمرّ ما استمرّ الكيان.

مع ذلك، الأمر ليس بهذه البساطة، وما كان يوماً كذلك بالنسبة إلى شريحة أخرى من اللبنانيين، بالنسبة إلى هؤلاء، ما توقفت العلاقات مع إسرائيل يوماً، وكان إسقاط اتّفاق 17 أيّار سنة 1984، نكسة لمشروع تطبيع العلاقات مع إسرائيل، دائماً ما كان حلماً بالنسبة إليهم. حلم ما خبا يوماً، وها هي تباشير العمل على إعادة إحيائه تُرانا باعينا اليوم.

السياق التاريخي للصراع مع إسرائيل

امتدت الاعتداءات الإسرائيليّة على لبنان منذ نشوء الكيان، ولكنها لم تلق رداً من الدولة اللبنانيّة، وما شكل الجرح الجنوبي النازف أزمة للبنان الذي كان يعيش «الزمن الجميل». فالسبعينيات من القرن الماضي، كانت تعجّ بالاعتداءات الإسرائيليّة، وكانت القذائف تنهمر على رؤوس الجنوبيين، وتقتل منهم بلا رادع.

الصورة التي لا تفارق ذهني، كطفل، من منتصف السبعينيات، هي صورة أختي تحملني من مكان إلى آخر، إلى بيوت من طابقين في الضيعة، بيوت كنا نظن أنّها تقينا القذائف الإسرائيليّة التي كانت تنهمر علينا بلا مناسبة، فتقتل من تقتل وتدمر ما تدمر. ما أزال أذكر نزوحنا إلى صور سنة 1977 لمدة سنة، والذي تلاه الغزو الإسرائيلي لقرانا، واحتلال استمرّ حتى أيّار المجيد عام 2000. وليس عندي من زمن الاحتلال الذي امتد 22 سنة، كما باقي الجنوبيين من سكان القرى الحدوديّة، إلا ذكريات الخوف وصنوف الإذلال الذي كان الاحتلال وعملاؤه يتفنّنون بها.

احتلت إسرائيل «الشريط الحدودي» في نهاية اجتياح 1978، وهو يشكل شريط القرى التي تدمر معظمها بشكل كبير في الحرب الأخيرة. ولم يزرع الأمل في قلوب الجنوبيين، إلا ولادة المقاومة سنة 1982 بصنوفها، بين «جمول» و«أمل» و«المقاومة الإسلاميّة»، حتى ذلك الحين كان التحرير في وجداننا حلماً بعيد المنال.

اشتداد المقاومة أوائل التسعينيات، شكل بارقة أمل بإيجاد رادع للعدوان، والذي كانت بشائره في تفاهم نيسان عام 1996، الذي حيّد المدنيين، وأعطى الزخم للمقاومة لتكثيف عمليّاتها، ما أدى إلى دحر المحتل وهو يجرّ أذيال الخيبة والهزيمة. بعد أيار 2000، نعم الجنوبيون ولبنان عموماً بأمان غير مسبوق، وردع حقيقي دائماً ما حلموا به. حتى كان «طوفان الأقصى»، وأنا كما لا أزال أعتقد بأن المقاومة قامت بأفعال الصواب بالدخول في حرب المساندة. فهذا الوحش القابع على حدودنا، سيصل إلينا إذا استفرد بجيراننا وإخوتنا، ناهيك بالمسؤوليّة الأخلاقيّة التاريخيّة. كانت الحرب، ونال العدوّ منا، ولم يحد من خسائرنا إلا أبناؤنا الذين صمدوا في قراهم، ومنعوا الإسرائيلي من التقدم بفعل تضحياتهم الأسطوريّة.

السرديّة أعلاه، بطبيعة الحال، لا تروق لشريحة كبيرة من اللبنانيين. فهؤلاء يلومون الفلسطينيين واللبنانيين، على استجلاب الاعتداءات الإسرائيليّة، ويزعمون بأن إسرائيل ما كانت لتغزو أو تقصف أو تقتل، لو لم يكن ذلك ردّ فعل على التحرّشات من جهة لبنان، بدءاً بتلك الفلسطينيّة حتى أوائل الثمانينيات، واللبنانيّة بعد ذلك. والسرديّة هذه لا تعترف حتى للمقاومة بالفضل بتحرير الجنوب عام 2000، بل تزعم بأن إسرائيل فعلت ذلك تطبيقاً للقرار 425 (19 آذار/مارس 1978) الذي يدعو إسرائيل إلى وقف عملها العسكري ضد وحدة الأراضي اللبنانية، وإلى سحب قواتها من الأراضي اللبنانية كافة. حتى الاعتداءات الإسرائيليّة اليوم، والخروقات المتواصلة لاتفاق وقف الأعمال العدائية عام 2024، لا تعدو كونها تسليم المقاومة لكامل سلاحها، ما يعطي الذرائع لإسرائيل لتفعل ما تفعل.

إذاً، ليس هناك سرديّة موحدة حول الخطر الإسرائيلي وتاريخ الصراع مع إسرائيل، ما يصعب مسألة الاتفاق على إستراتيجيّة وطنيّة لمواجهتها. فبين من يعتقد بالبرهان أن إسرائيل عدوّ منذ نشوئها وما تزال، وبأن خطرها كان ولا يزال كبيراً على لبنان، وبين من يعتقد بأن إسرائيل ما اعتدت يوماً على لبنان، وكل ماسي لبنان تعود للتحرّش بإسرائيل، ما يعطيها الذرائع لفعل ما تفعل. بين السرديّتين، كيف نتفق على مواجهة عدوّ هو حقيقي في وجدان شريحة، ووهمي في عقول أخرى؟

تشخيص لحال اليوم كنتاج لحرب «طوفان الأقصى» ومعركة «أولي البأس»

انتصرنا في أيّار المجيد، وانتصرنا في تموز المشهود، واذقنا عدوّنا صنوف الإذلال. وبالّا مبا عدونا في هذه الحرب التي اجتمعت فيها كل شياطين الأرض علينا، حرب سطر أبناؤنا فيها أساطير الشّجاعة والبأس والثّبات، ومنعوا جحافل العدوّ من المرور، حتى ذابت أجسادهم في تراب أبائهم وأجدادهم.

الفئة اللبنانيّة التي ما استساغت المقاومة وسلاحها يوماً، والتي ما اعترفت للمقاومة يوماً بفضل، والتي نفت ردحاً اعترف به العدوّ على رؤوس الأشهاد، وجدت ضالّتها في نتائج الحرب الأخيرة التي اجتمع الغرب كلّه فيها خلف إسرائيل على المقاومة. الأصوات علت بعدم جدوى المقاومة، وكرّست المنصات الإعلاميّة الضخمة من أجل إسقاط المقاومة من قلوب وعقول ووجدان أهلها. هذه الأصوات لم تعد تجد حرجاً بالمناداة بسحب السلاح المقاوم ولو بالقوّة. وهي اليوم تقف في وجه أيّ نقاش حقيقي لطرح يحمي لبنان، مستظلة بضغط وتهويل أميركيّين غير مسبوقين.

الخيارات في مواجهة إسرائيل – الجدوى والكلف

اليوم، تراوح الطروحات والخيارات بين التالي لمواجهة إسرائيل:

الخيار الأوّل: الدولة القويّة القادرة على الدفاع عن مواطنيها بقواها الذاتيّة

السؤال الذي يطرح نفسه: هل هناك إمكانيّة حقيقيّة لتجهيز جيش لبناني بالعتاد الكافي والعقيدة العسكريّة لردع الاعتداءات الإسرائيليّة؟ الجواب المنطقي هو لا. فبمجرّد النظر إلى ميزانيات جيش الكيان والدعم الأميركي اللامحدود واللامشروط له، وإلى الجيش اللبناني الذي يتسلح بفتات ما تنعم عليه الولايات المتحدة، تأهيل بإمكانيّة بناء القوّة الرادعة لإسرائيل، يتأكد الجواب. علماً أن حتى هذا الفتات، مشروط بألّا يُستعمل في وجه إسرائيل.

الخيار الثاني: إستراتيجيّة دفاعيّة تمزج بين القوى المسلحة التقليديّة والمقاومة المسلحة

يجري الحديث اليوم عن العمل على إستراتيجية دفاعيّة (أو إستراتيجية أمن وطني لثقل المصطلح الأوّل على آذان البعض) كحل يجمع بين سيادة الدولة وقدرتها على الدفاع عن نفسها. هنا، أي حديث عن دمج المقاومة بالقوى المسلحة اللبنانيّة يعيدنا تلقائيًا إلى الخيار الأوّل. يبقى الحديث عن مقاومة شعبيّة مسلحة سرّية تعمل تحت جناح الدولة في ما خصّ قرار الحرب، من دون أن تكون جزءاً من قواها المسلحة التقليديّة. السيناريو هذا يعد تعديلاً وملاءمة للوضع الذي كان قائماً منذ التحرير في أيّار عام 2000، حتى حرب الإسناد. هذا السيناريو سيواجه بقوّة من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة، ومن قبل شريحة سياسيّة كبيرة، زاد وزنها وزادت صلاحيّاتها بفعل نتائج الحرب، وبالسيف الأميركي - الإسرائيلي. هذا السيناريو لن يكتب له النجاح، أقله على ما تبدو عليه معادلات اليوم والإصرار عليه، وهو ما يجب أن يحدث، دونه ما دونه من مواجهات لا بد آتية.

الخيار الثالث: الاعتماد على الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد

اعتماد خيار الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد، بغياب قوّة رادعة تحمي خيار الدبلوماسيّة، وبوجود حالة العداء مع إسرائيل، هو خيار غير جدي حتى للسخرية. فالضغوطات الدبلوماسيّة على إسرائيل ما أثمرت يوماً ولن تثمر.

الخيار الرابع: إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والبناء على حسن نواياها بعد ذلك

يبقى الحل العملي الوحيد بالنسبة إلى البعض، هو إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل (السلام)، أقله إحياء اتفاق الهدنة في الوقت الراهن (بانتظار التقبّل الشعبي للسلام الذي يحتاج إلى وقت) وذلك بعد تفكيك بُنية أيّ تهديد لأمن إسرائيل من لبنان، بما يُطمئنها. لكن، ماذا بخصوص أطماعها بالأرض، بالنسبة إلى هؤلاء؟ هذه أوهام، يقولون، فإسرائيل تنسحب من الأراضي اللبنانيّة التي تحتلها من تلقاء نفسها بمجرّد زوال الخطر على أمنها من جهة لبنان. وبخصوص اطماع إسرائيل بالمياه؟ هذه أوهام أيضاً، يضيفون، إسرائيل تستطيع تحلية المياه. وليست بحاجة إلى مياه لبنان.

هذه هي السرديّة الرابعة التي سيجري التركيز عليها اليوم، والتي يُراد «فرضها» كالسبيل الوحيد للاستقرار والنهوض.

بين المواقف المبدئيّة ومواءمة الرؤى المختلفة والمتضادة في لبنان للصراع مع إسرائيل

كيف السبيل لدولة سيّدة قادرة على حماية أهلها من إسرائيل؟ هل هناك مكان للمواءمة بين العداء المبدئي لإسرائيل لدى شريحة واسعة من اللبنانيين، الذين يشعرون بالخطر الوجودي الذي تشكله عليهم، وبين شرائح أخرى إما لا تكن العداء المبدئي نفسه للكيان أو حتى لا ترى به عدواً أساساً؟

هل هناك سقف نستطيع بناءه في لبنان، يحمي لبنان ومواطنيه بحق من إسرائيل، تحت سقف الوطنيّة والسيادة، مستبعداً أيّ أنواع من السلام مع إسرائيل اليوم وكل يوم، ولو وقع كل العرب؟

عن إمكانيّة لبنْدنة الصراع مع إسرائيل؟

يبقى الحديث عن إمكانيّة بناء قوّة مقاومة قادرة على الردع، واقتصار مقاوم في بلد عرضة للاعتداءات الإسرائيليّة، بغياب حاضنة إقليميّة عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة.

إن من يواجه إسرائيل يواجه الولايات المتّحدة. الحرب الأخيرة أثبتت ذلك بالدليل القاطع. الولايات المتّحدة ليست بحاجة إلى استخدام السلاح، أو حتى التلويح به لضرب أي بلد يخرج عن سيطرتها. هو سيف العقوبات الذي يُسقط الدول على ركبها. حتى الدول الشاسعة ذات الموارد المتعددة، تئن تحت سيف العقوبات. فكيف بالدول الصغيرة؟ لبنان ليس الصين ولا روسيا ولا البرازيل ولا إيران. في غياب محور داعم للعمل المقاوم من جهة، ومحور يشكل رابطة اقتصاديّة تستطيع الوقوف بوجه العقوبات الأمريكيّة من جهة أخرى، لا قيامة لمقاومة مستدامة في بلد قادر على المواءمة بين البناء والسيادة.

تجربة المقدين الماضيين لم تكن مشجّعة. ففي الوقت الذي كانت المقاومة تتلقى الدعم المفتوح عسكريًا، بقي لبنان تحت المظلّة الأميركيّة اقتصاديًا. لا قيام لسيادة في بلد تحكم كل مؤسساته الولايات المتّحدة، ناهيك بإمكانيّة بناء القوّة الرادعة لإسرائيل. يتأكد الجواب. علماً أن حتى هذا الفتات، مشروط بألّا يُستعمل في وجه إسرائيل.

الخيار الثالث: إستراتيجيّة دفاعيّة تمزج بين القوى المسلحة التقليديّة والمقاومة المسلحة

يجري الحديث اليوم عن العمل على إستراتيجية دفاعيّة (أو إستراتيجية أمن وطني لثقل المصطلح الأوّل على آذان البعض) كحل يجمع بين سيادة الدولة وقدرتها على الدفاع عن نفسها. هنا، أي حديث عن دمج المقاومة بالقوى المسلحة اللبنانيّة يعيدنا تلقائيًا إلى الخيار الأوّل. يبقى الحديث عن مقاومة شعبيّة مسلحة سرّية تعمل تحت جناح الدولة في ما خصّ قرار الحرب، من دون أن تكون جزءاً من قواها المسلحة التقليديّة. السيناريو هذا يعد تعديلاً وملاءمة للوضع الذي كان قائماً منذ التحرير في أيّار عام 2000، حتى حرب الإسناد. هذا السيناريو سيواجه بقوّة من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة، ومن قبل شريحة سياسيّة كبيرة، زاد وزنها وزادت صلاحيّاتها بفعل نتائج الحرب، وبالسيف الأميركي - الإسرائيلي. هذا السيناريو لن يكتب له النجاح، أقله على ما تبدو عليه معادلات اليوم والإصرار عليه، وهو ما يجب أن يحدث، دونه ما دونه من مواجهات لا بد آتية.

الخيار الثالث: الاعتماد على الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد

اعتماد خيار الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد، بغياب قوّة رادعة تحمي خيار الدبلوماسيّة، وبوجود حالة العداء مع إسرائيل، هو خيار غير جدي حتى للسخرية. فالضغوطات الدبلوماسيّة على إسرائيل ما أثمرت يوماً ولن تثمر.

الخيار الرابع: إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والبناء على حسن نواياها بعد ذلك

يبقى الحل العملي الوحيد بالنسبة إلى البعض، هو إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل (السلام)، أقله إحياء اتفاق الهدنة في الوقت الراهن (بانتظار التقبّل الشعبي للسلام الذي يحتاج إلى وقت) وذلك بعد تفكيك بُنية أيّ تهديد لأمن إسرائيل من لبنان، بما يُطمئنها. لكن، ماذا بخصوص أطماعها بالأرض، بالنسبة إلى هؤلاء؟ هذه أوهام، يقولون، فإسرائيل تنسحب من الأراضي اللبنانيّة التي تحتلها من تلقاء نفسها بمجرّد زوال الخطر على أمنها من جهة لبنان. وبخصوص اطماع إسرائيل بالمياه؟ هذه أوهام أيضاً، يضيفون، إسرائيل تستطيع تحلية المياه. وليست بحاجة إلى مياه لبنان.

هذه هي السرديّة الرابعة التي سيجري التركيز عليها اليوم، والتي يُراد «فرضها» كالسبيل الوحيد للاستقرار والنهوض.

بين المواقف المبدئيّة ومواءمة الرؤى المختلفة والمتضادة في لبنان للصراع مع إسرائيل

كيف السبيل لدولة سيّدة قادرة على حماية أهلها من إسرائيل؟ هل هناك مكان للمواءمة بين العداء المبدئي لإسرائيل لدى شريحة واسعة من اللبنانيين، الذين يشعرون بالخطر الوجودي الذي تشكله عليهم، وبين شرائح أخرى إما لا تكن العداء المبدئي نفسه للكيان أو حتى لا ترى به عدواً أساساً؟

هل هناك سقف نستطيع بناءه في لبنان، يحمي لبنان ومواطنيه بحق من إسرائيل، تحت سقف الوطنيّة والسيادة، مستبعداً أيّ أنواع من السلام مع إسرائيل اليوم وكل يوم، ولو وقع كل العرب؟

عن إمكانيّة لبنْدنة الصراع مع إسرائيل؟

يبقى الحديث عن إمكانيّة بناء قوّة مقاومة قادرة على الردع، واقتصار مقاوم في بلد عرضة للاعتداءات الإسرائيليّة، بغياب حاضنة إقليميّة عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة.

إن من يواجه إسرائيل يواجه الولايات المتّحدة. الحرب الأخيرة أثبتت ذلك بالدليل القاطع. الولايات المتّحدة ليست بحاجة إلى استخدام السلاح، أو حتى التلويح به لضرب أي بلد يخرج عن سيطرتها. هو سيف العقوبات الذي يُسقط الدول على ركبها. حتى الدول الشاسعة ذات الموارد المتعددة، تئن تحت سيف العقوبات. فكيف بالدول الصغيرة؟ لبنان ليس الصين ولا روسيا ولا البرازيل ولا إيران. في غياب محور داعم للعمل المقاوم من جهة، ومحور يشكل رابطة اقتصاديّة تستطيع الوقوف بوجه العقوبات الأمريكيّة من جهة أخرى، لا قيامة لمقاومة مستدامة في بلد قادر على المواءمة بين البناء والسيادة.

تجربة المقدين الماضيين لم تكن مشجّعة. ففي الوقت الذي كانت المقاومة تتلقى الدعم المفتوح عسكريًا، بقي لبنان تحت المظلّة الأميركيّة اقتصاديًا. لا قيام لسيادة في بلد تحكم كل مؤسساته الولايات المتّحدة، ناهيك بإمكانيّة بناء القوّة الرادعة لإسرائيل. يتأكد الجواب. علماً أن حتى هذا الفتات، مشروط بألّا يُستعمل في وجه إسرائيل.

الخيار الثاني: إستراتيجيّة دفاعيّة تمزج بين القوى المسلحة التقليديّة والمقاومة المسلحة

يجري الحديث اليوم عن العمل على إستراتيجية دفاعيّة (أو إستراتيجية أمن وطني لثقل المصطلح الأوّل على آذان البعض) كحل يجمع بين سيادة الدولة وقدرتها على الدفاع عن نفسها. هنا، أي حديث عن دمج المقاومة بالقوى المسلحة اللبنانيّة يعيدنا تلقائيًا إلى الخيار الأوّل. يبقى الحديث عن مقاومة شعبيّة مسلحة سرّية تعمل تحت جناح الدولة في ما خصّ قرار الحرب، من دون أن تكون جزءاً من قواها المسلحة التقليديّة. السيناريو هذا يعد تعديلاً وملاءمة للوضع الذي كان قائماً منذ التحرير في أيّار عام 2000، حتى حرب الإسناد. هذا السيناريو سيواجه بقوّة من قبل الولايات المتّحدة الأميركيّة، ومن قبل شريحة سياسيّة كبيرة، زاد وزنها وزادت صلاحيّاتها بفعل نتائج الحرب، وبالسيف الأميركي - الإسرائيلي. هذا السيناريو لن يكتب له النجاح، أقله على ما تبدو عليه معادلات اليوم والإصرار عليه، وهو ما يجب أن يحدث، دونه ما دونه من مواجهات لا بد آتية.

الخيار الثالث: الاعتماد على الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد

اعتماد خيار الضغوط الدوليّة لتحرير الأرض وحماية البلد، بغياب قوّة رادعة تحمي خيار الدبلوماسيّة، وبوجود حالة العداء مع إسرائيل، هو خيار غير جدي حتى للسخرية. فالضغوطات الدبلوماسيّة على إسرائيل ما أثمرت يوماً ولن تثمر.

الخيار الرابع: إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل والبناء على حسن نواياها بعد ذلك

يبقى الحل العملي الوحيد بالنسبة إلى البعض، هو إنهاء حالة الحرب مع إسرائيل (السلام)، أقله إحياء اتفاق الهدنة في الوقت الراهن (بانتظار التقبّل الشعبي للسلام الذي يحتاج إلى وقت) وذلك بعد تفكيك بُنية أيّ تهديد لأمن إسرائيل من لبنان، بما يُطمئنها. لكن، ماذا بخصوص أطماعها بالأرض، بالنسبة إلى هؤلاء؟ هذه أوهام، يقولون، فإسرائيل تنسحب من الأراضي اللبنانيّة التي تحتلها من تلقاء نفسها بمجرّد زوال الخطر على أمنها من جهة لبنان. وبخصوص اطماع إسرائيل بالمياه؟ هذه أوهام أيضاً، يضيفون، إسرائيل تستطيع تحلية المياه. وليست بحاجة إلى مياه لبنان.

هذه هي السرديّة الرابعة التي سيجري التركيز عليها اليوم، والتي يُراد «فرضها» كالسبيل الوحيد للاستقرار والنهوض.

بين المواقف المبدئيّة ومواءمة الرؤى المختلفة والمتضادة في لبنان للصراع مع إسرائيل

كيف السبيل لدولة سيّدة قادرة على حماية أهلها من إسرائيل؟ هل هناك مكان للمواءمة بين العداء المبدئي لإسرائيل لدى شريحة واسعة من اللبنانيين، الذين يشعرون بالخطر الوجودي الذي تشكله عليهم، وبين شرائح أخرى إما لا تكن العداء المبدئي نفسه للكيان أو حتى لا ترى به عدواً أساساً؟

هل هناك سقف نستطيع بناءه في لبنان، يحمي لبنان ومواطنيه بحق من إسرائيل، تحت سقف الوطنيّة والسيادة، مستبعداً أيّ أنواع من السلام مع إسرائيل اليوم وكل يوم، ولو وقع كل العرب؟

عن إمكانيّة لبنْدنة الصراع مع إسرائيل؟

يبقى الحديث عن إمكانيّة بناء قوّة مقاومة قادرة على الردع، واقتصار مقاوم في بلد عرضة للاعتداءات الإسرائيليّة، بغياب حاضنة إقليميّة عسكريّة وسياسيّة واقتصاديّة.

إن من يواجه إسرائيل يواجه الولايات المتّحدة. الحرب الأخيرة أثبتت ذلك بالدليل القاطع. الولايات المتّحدة

على الغلاف

فلسطينيون يتحلقون حول حفرة كبيرة أحدثها القصف الإسرائيلي في حي الزيتون في قطاع غزة (أ ف ب)

إسرائيل تحارب وتفاوض وفق خطّة تراهب
تهجير الغزّيين على مراحل

يحيى دبوق

لا تخرج النقاشات الجارية حول إنهاء الحرب في قطاع غزة، أو إبرام صفقات تبادل أسرى وهدن مؤقتة، إلى جانب حركة الوفود بين العواصم الإقليمية لعرض تسويات أو تلقّيها، عن كونها غطاء لخطة إسرائيلية استراتيجية أوسع، تحظى برعاية ودعم أميركيَّين، وتهدف إلى إعادة تشكيل الواقع الديموغرافي في القطاع. هذه الخطة، التي تسير على مسارَين متوازيَين سياسي وعسكري، تقوم على فرض واقع جديد بالقوة، من خلال حشر السكان الفلسطينيين في مناطق ضيّقة، تمهيداً لترحيلهم بالكامل. وهذا ليس مجرّد سيناريو محتمل، بل هدف أعلنته إسرائيل صراحة واستأنفت حربها من أجله، بعد انهيار التفاوض مع حركة «حماس» في منتصف آذار الماضي.

في هذا السياق، تبرز خطوات إسرائيلية متسارعة لتوسيع السيطرة الجغرافية في قطاع غزة، وتحويل مناطق واسعة إلى «مناطق أمنية»، وإجبار الفلسطينيين على النزوح القسري نحو جيوب محدّدة، كإجراء مرحلي يسبق تنفيذ خطة التهجير الكبرى. ويعكس هذا المسار، بوضوح، النية الإسرائيلية لإعادة رسم خارطة غزة بما ينسجم مع الرؤية التي بشّر بها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، حول ترحيل الفلسطينيين. وتبدو إسرائيل مصمّمة على المضي في هذه الخطة، رغم ما يعترضها من صعوبات، إذ تسعى لتوفير كل الظروف التي تسهّل تنفيذها وتزيد من فرص نجاحها.

ولم يكن إتمام السيطرة على محور «مواراغ» في جنوب القطاع، وتحويل المساحة الواقعة بينه وبين محور «فيلادلفيا» إلى منطقة خالية من الفلسطينيين، مجرّد إنجاز عسكري، بل خطوة مدروسة ضمن استراتيجية تستهدف تطهير هذه المنطقة ديموغرافياً، لتكون نقطة انطلاق نحو توسيع العمليات في مختلف أرجاء القطاع. وجاءت تصريحات وزير الأمن الإسرائيلي، يسرائيل كاتس، لتؤكّد هذا الاتجاه، إذ قال صراحة إن الجيش سيوسّع قريباً عملياته في غالبية مناطق غزة، مشيراً إلى إجلاء سكان شمال القطاع، واصفاً ذلك بأنه جزء من مخطط لإتاحة الفرصة لمن يرغب في «الانتقال طوعاً» إلى دول أخرى حول العالم، في إشارة إلى الخطة الترامبية للترحيل.

من جهة أخرى، فإن الحديث الإسرائيلي عن صفقات تبادل ووقف إطلاق نار لا يتناقض مع هذه الخطة، بل يتكامل معها ضمن استراتيجية تستند إلى استخدام هذه الصفقات كأدوات تكتيكية لشراء الوقت، وإعادة ترتيب أولويات المعركة بما يخدم الهدف الأساسي: تفريغ غزة من سكانها. وبهذا، فإن أي هدنة ستكون مؤقّتة بطبيعتها، وتُقاس مدّتها بحسب عدد الأسرى الإسرائيليين الذين يتمّ الإفراج عنهم، من دون أن تؤدّي إلى وقف الحرب فعلياً أو إنهاء العمليات العسكرية.

ما تفعله إسرائيل، هو تنفيذ خطتها على مراحل، حيث يمكنها تعليق العمليات لبضعة أسابيع وفقاً لسير المفاوضات، لكنها ستعود لاستئنافها ما إن تُطلق دفعات جديدة من أسراها. وحتى في حال لم تُحرَّر كل الأسرى، فإن استكمال الخطة يبقى أولوية، ولو تطلّب الأمر التضحية ببعضهم. أما إذا تمّ إطلاق سراح الجميع، فإن العمليات ستُستكمل من دون قيد أو ضغط. وتحمل المعركة الدائرة اليوم في غزة طابعاً هجينياً، عسكرياً وسياسياً. في الشقّ العسكري، تواصل إسرائيل قضم أراضي القطاع تدريجياً، وحشر الفلسطينيين في مناطق محاصرة. أما في الشقّ السياسي، فقد بدأ الحراك الإسرائيلي السياسي منذ أكثر من أسبوع، بعد شهور من الضغط العسكري المكثّف الذي ركّز على استهداف المدنيين. وهذا الحراك يهدف إلى اختبار مدى تراجع وانهيار الحاضنة الشعبية لحركة «حماس» عن شروطها السابقة، ومعرفة إن كانت باتت مستعدّة لقبول تسويات جزئية تشمل تبادل أسرى مقابل هدن مؤقتة.

ترافق ذلك مع تصاعد مؤشرات إسرائيلية وأميركية تفيد بأن «حماس» باتت أكثر مرونة، استناداً إلى الضغوط المتزايدة التي تتعرّض لها الحركة، وإلى قراءة في بعض مشاهد الإعلام التي تفيد، بحسب تل أبيب، ببدء تحوّل في المزاج الشعبي ضدها، ما قد يدفعها إلى تقديم تنازلات.

لكن رغم هذه المؤشرات، فإن الوضع لا يزال بالغ التعقيد. ويبدو أن الولايات المتحدة منحت إسرائيل فرصة جديدة للضغط العسكري في سبيل دفع «حماس» نحو تليين موقفها، على أن تُقيَّم النتائج لاحقاً لمعرفة ما إذا كانت الجهود السياسية قد تنضج إلى حلول قابلة للتنفيذ. في هذا الإطار، يبدو أن التفاؤل المفرط في بعض الدوائر هو أقرب إلى محاولة للتأثير في الأجواء منه إلى توصيف دقيق للواقع.

الكرة الآن في ملعب «حماس»، التي عليها اتخاذ القرار النهائي، وهي أمام خيارين أحلاهما مرّ، إما القبول بهدنة مؤقتة أو طويلة، تسمح لها بكسب الوقت على أمل تغيّر المعطيات الميدانية لاحقاً، أو التمسّك بموقفها الرافض إلا بوقف كامل للحرب وانسحاب شامل. والخيار الأول يبدو أكثر ترجيحاً.

> **الهدف النهائي هو إعادة تشكيل الجغرافيا في غزة، من دون سكان فلسطينيين**

خانيونس، في حين قصفت الطائرات الحربية مركزاً لوكالة «الأونروا»، مخصّصاً لتوزيع الطحين على النازحين، ما تسبّب بخسائر بشرية ومادية. واستُهدف أيضاً مركز الزكاة التابع لبلدية دير البلح، ما أدّى إلى ارتقاء ثلاثة مواطنين، بالإضافة إلى شهيدين في خيمة في مواصي خانيونس، وآخرَين في قصف لورشة حدادة في حي الزيتون. وبحسب وزارة الصحة، بلغ عدد الشهداء، أمس، 31 شهيداً في قصف متفرّق شمالاً وجنوباً.

في المقابل، واصلت فصائل المقاومة تصدّيها للعدوان، حيث أعلنت «كتائب القسام» عن تفجير مبنى تسلّلت إليه قوة إسرائيلية راجلة في رفح، فيما أعلنت «سرايا القدس» استهداف القوات المتوغّلة شرق غزة بقذائف الهاون، وإسقاط ثلاث طائرات مُسيّرة كانت تنفّذ مهامّ استخبارية في المنطقة ذاتها.

> **مع تدمير «المعمداني» يكون قد ضُرب العمود الفقري للمنظومة الصحية في غزة**

ليلة مستشفى «المعمداني»: ذروة التوحّش

غزة - يوسف فارس

تجاوزت ليلة السبت ـ الأحد، تلقّي العاملون في المستشفى إنذاراً نهائياً بإخلائه تمهيداً لقصفه. كان في المكان مئات الجرحى والمرضى، بعضهم مبتورو الأطراف، وآخرون على أجهزة التنفس والعناية المركّزة، ولم يُتح لهم سوى دقائق معدودة لمغادرة المكان، كما يروي محمد زيادة لـ«الأخبار»، قائلاً إنه «في لحظة واحدة، حمل كل مرافق مريضه وهرع إلى الشارع. سحبنا من بُترت أطرافهم على الأسرّة، وتفقّد بعضنا بعضاً في الظلام، نبحث عن من لا مرافق لهم وسط البرد والخوف». وبينما كان المرضى وأهاليهم في الشارع، سقطت قنبلتان على مبنى الاستقبال والطوارئ، ما أدّى إلى تدمير المستشفى بشكل شبه كامل، وخروجه عن الخدمة. أمضى المصابون والمرافقون ليلتهم في العراء، تحت القصف والبرد، بينما تحوّلت أرصفة الشارع المحيط بالمستشفى إلى غرف عناية مركّزة بديلة. بذل الأطباء والممرضون جهوداً خارقة لإنقاذ الأرواح، وسط ظروف لا يمكن وصفها إلا بالمأساوية، وفق ما أفاد أحد الأطباء، موضحاً أن العشرات عانوا من نزيف وانفكاك الضمّادات وسقوط المصابين أثناء نقلهم العشوائي، ما أدّى إلى استشهاد أحد الجرحى، فيما بقيت طواقم الإسعاف تعالج الجرحى الآخرين في الشارع حتى ساعات الصباح.

ومع طلوع النهار، ظهر حجم الكارثة: المستشفى الذي وصفه الدكتور منير البرش، المدير العام للمستشفيات في وزارة الصحة، بـ«العمود الفقري للمنظومة الصحية في القطاع» دُمّر كلياً، وبات رُكاماً، لتتضح خسارته إلى سجلّ الإبادة الذي يشمل 36 مستشفى ومنشأة صحية تعرّضت للتدمير منذ بداية الحرب. وبحسب البرش، فإن خروج «المعمداني» عن الخدمة يعني انهيار المنظومة الصحية بأكملها، إذ إن ما أعيد تأهيله من مرافق خلال الشهور الماضية يفتقر للأجهزة الأساسية ويقدّم الحد الأدنى من الخدمة.

المشهد الماساوي تكرّر في مراكز الإيواء، ومنها مركز مدرسة الدحدان في حي الشيخ رضوان، الذي كان يؤوي أكثر من 700 أسرة، حيث تلقّى أحد النازحين اتصالاً من ضابط إسرائيلي فجراً يطالبه بالإخلاء الفوري، ولم يمر وقت طويل حتى كان مشهد الطرد الجماعي يعاد في مراكز أخرى في أحياء التفاح والشعف، وسط صدمة وذعر النازحين.

وعلى الصعيد العسكري، تواصل الغارات والمجازر، إذ استيقظ سكان غزة على مجزرة جديدة، حين قُصفت سيارة مدنية قضى فيها ستة أشقاء من عائلة أبو مهادي وصديقهم. كما استشهد ثلاثة مواطنين في قصف لطائرة مُسيّرة في منطقة المنارة في

مفاوضات القاهرة: العدوّ يتعنّت

القاهرة - الأخبار

تكثّفت الاجتماعات بين وفد حركة «حماس» والمسؤولين المصريين في القاهرة، في وقت أبدت فيه الحركة «مرونة» حيال المقترح المصري المعدّل للتهدئة في قطاع غزة، والذي ينصّ على هدنة تمتدّ ما بين 40 و70 يوماً، مقابل إطلاق سراح 8 أسرى إسرائيليين أحياء، وتسليم جثث 8 آخرين، حسبما تقول مصادر مصرية لـ«الأخبار». وفي مقابل إطلاح سراح هؤلاء، يُقدّر عدد الأسرى الفلسطينيين في المعتقلات الإسرائيلية الذين طلبت مصر الإفراج عنهم، بنحو 1100 أسير، من بينهم مجموعة سيتم إبعادها إلى مصر ودول أخرى، على أن يشمل الاتفاق إطلاق سراح الأسير الأميركي، عيدان ألكسندر. لكن، في المقابل، تواصل تل أبيب مناوراتها بشأن إبداء موافقة حاسمة على الاتفاق.

وبحسب مسؤول مصري تحدّث إلى «الأخبار»، فإن الاتفاق الذي يجري التفاوض عليه قد يؤدّي إلى إطلاق 11 أسيراً إسرائيلياً وتسليم 16 جثة، في حال التوصّل إلى هدنة تمتد لـ70 يوماً، ما يُمهّد لاستمرار التهدئة حتى ما بعد عيد الأضحى، على أن يرافق ذلك إدخال مساعدات إنسانية بكميات كبيرة يومياً، وفق الآليات المعتمدة في اتفاق التهدئة السابق. ويتضمّن المقترح المصري انسحاباً إسرائيلياً من مواقع عدّة جرى احتلالها خلال الأيام الماضية، وتسهيلات للحركة داخل القطاع، وسط تهديدات إسرائيلية بتكثيف العمليات العسكرية إذا لم تُوقّع التهدئة سريعاً، وهو ما تعتبره القاهرة «محاولة ضغط في اللحظات الأخيرة لتحقيق مكاسب إضافية».

وتقول المصادر إن وفد «حماس» أبدى «تجاوباً كبيراً مع طروحات المسؤولين المصريين»، وأكّد «ضرورة الإسراع في إنقاذ الوضع الصحي المتدهور داخل القطاع، ورفع الحصار الذي بات يستهدف مجمل المدنيين دون تمييز». كما ناقش الجانبان «تشكيل لجنة تنسيق لإدارة القطاع خلال المرحلة الانتقالية، الممتدّة لستة أشهر»، في إطار الخطة المصرية لإعادة توحيد الضفة والقطاع تحت إدارة السلطة الفلسطينية». وفقاً للمصادر التي أشارت إلى «فروقات» برزت بين سقف مطالب قوى المقاومة، التي وصفتها بأنها «محدودة وواقعية»، ومطالب سلطة رام الله «المبالغ فيها»، وخصوصاً لجهة مقاربتها لدور الفصائل في المرحلة المقبلة.

واشنطن تسخّن الجبهات اليمنية
صنعاء تواصل دكّ إسرائيل

صنعاء - رشيد الحداد

فيما واصلت قوات صنعاء قصفها إسرائيل بالصواريخ، برز العديد من المؤشرات على ترتيبات تجري على الأرض لتفجير الوضع عسكرياً في عدد من المحافظات اليمنية، في أعقاب تقليل وسائل إعلام أميركية من فرص نجاح الحملة الجوية في تحقيق أهدافها.

وأعلن المتحدث العسكري لقوات صنعاء، العميد يحيى سريع، مساء أمس، عن تنفيذها عمليتين عسكريتين في عمق الكيان الإسرائيلي، أولاهما استهدفت قاعدة «سودت ميخا» شرق أسدود بصاروخ «فلسطين 2» الفرط صوتي، ومطار بن غوريون في تل أبيب بصاروخ «ذو الفقار»، والأخرى بطائرة مسيّرة استهدفت منطقة عسقلان.

وتحدّثت وسائل إعلام عبرية، عن إطلاق دوي صفارات الإنذار في كلّ أنحاء الكيان، من تل أبيب إلى حيفا شمالاً وبئر السبع جنوباً، نتيجة الهجوم. ونشر مستوطنون مقاطع مصوّرة تظهر آلاف المستوطنين وهم يفرّون إلى الملاجئ، كما شوهدت شظايا صواريخ «باتريوت» أميركية الصنع تتساقط في عدة أماكن، ما زاد من حالة الهلع. وأدّى الهجوم إلى وقف الرحلات من مطار بن غوريون وإليه. وأكّد جيش العدو «إطلاق مقذوف من اليمن»، مدعياً أنه اعترضه «على ما يبدو».

وأشاد الناطق باسم «كتائب القسام»، أبو عبيدة، بهذه العملية قائلاً: «ما زال إخوان الصدق في اليمن يصرّون على شلّ قلب الكيان، وقوفاً إلى جانب غزة التي تتعرّض لحرب إبادة شعواء، على رغم دفعهم ضريبة باهظة من دمائهم العزيزة ومقدّرات بلدهم الشقيق جراء هذا الوفاء لفلسطين والأقصى».

وعلى الصعيد الداخلي، أعلن وزير دفاع حكومة عدن، الفريق محسن الداعري، عن اقتراب تفجير الوضع عسكرياً في عدد من الجبهات اليمنية، وقال في حوار أجرته معه صحيفة «عكاظ» السعودية إن القوات التابعة لتلك الحكومة في أعلى درجات الجاهزية والاستعداد لاستئناف الحرب ضد حركة «أنصار الله». وتزامنت تصريحاته مع أحاديث مماثلة لقائد الفصائل الموالية للإمارات في الساحل الغربي، العميد طارق صالح، أدلى بها لقناة «الجمهورية» التابعة له، عن «اقتراب موعد التصعيد وتأمين الملاحة البحرية».

في المقابل، أكّد عضو المكتب السياسي لـ«أنصار الله»، محمد البخيتي أن «إصرار الأطراف الموالية للتحالف على تفجير الوضع عسكرياً والانقلاب على اتفاق خفض التصعيد، سيدفع القبائل اليمنية إلى التحرك كسيول جارفة لإسقاط أول خط دفاعي عن الكيان الإسرائيلي في العمق اليمني». وأشار في منشور على منصة «إكس» إلى أن «هدف أميركا من تحريك أدواتها لتفجير الجبهات هو تحييد جبهة البحر على إسرائيل».

> **غارات أميركية تستهدف مناطق التماس على الجبهات الداخلية اليمنية**

مستوطنون يهرعون إلى الملاجئ في تل ابيب (من الويب)

وفي الإطار نفسه، حذّر قائد «كتائب الوهبي» في محافظة البيضاء، اللواء بكيل الوهبي، في تصريحات له، الفصائل الموالية للتحالف من أن «تحرّكاتها المشبوهة بالقرب من محافظة البيضاء تمّ رصدها بدقّة، وسيتم التعامل معها بشدة في الوقت المناسب». وأوضح أن «تلك التحرّكات تندرج في إطار مخطط أميركي - إسرائيلي يهدف إلى زعزعة استقرار المحافظات الحرّة»، لافتاً إلى أن «الردّ سيكون ساحقاً وحاسماً».

وتصاعدت الغارات الأميركية على جبهات التماس في البيضاء، وذلك في إطار حملة جوية تنفّذها واشنطن طاولت الخطوط الدفاعية لقوات صنعاء في محافظتي مأرب والجوف، في ما يبدو مسعى لإضعاف خطوط دفاع قوات صنعاء، وتهيئة تلك الجبهات للتصعيد من قبل الفصائل الموالية للتحالف السعودي - الإماراتي.

واستهدفت الغارات الأميركية عدة مديريات محيطة بمدينة مأرب، وطاولت جبهات صرواح ومجزر والجوبة وكوفل. وقد يشير ذلك إلى تنسيق بين واشنطن وحزب «الإصلاح» الذي يسيطر على مأرب منذ عام 2015، وفق ما أكّد مراقبون عسكريون في صنعاء لـ«الأخبار»، مشيرين إلى أن هذا الاستهداف المكثّف لمناطق التماس في محيط مأرب، جاء بعد تنفيذ الطيران الأميركي سلسلة غارات مماثلة استهدفت مناطق التماس في محافظة الجوف.

وشهدت جبهة العنين في مديرية جبل حبشي غرب محافظة تعز اشتباكات عنيفة خلال الساعات الماضية بين قوات صنعاء وفصائل «الإصلاح».

السعودية والإمارات: تفاقم الصراع على حضرموت

لقمان عبدالله

فيما يعتبر الشعب اليمني نفسه معنياً بشكل أساسي بمساندة الشعب الفلسطيني والمشاركة في الدفاع عن قطاع غزة والصمود أمام الضربات الجوية الأميركية، ثمة معركة ثنائية بين السعودية والإمارات، تدور على أرض جنوب اليمن، ويدفع ثمنها أبناء المحافظات الجنوبية، الذين يزدادون فقراً وعوزاً، بينما يهدر المتخاصمون الإقليميون موارد البلاد وثرواتها. بل يمكن القول إن أهداف هذه المعركة تقاسم النفوذ واستغلال ثروات البلد ونهب خيراته، وتوظيف موقعه الجغرافي وتقديمه للولايات المتحدة والقوى الغربية الأخرى، مقابل نيل الرضى وتعزيز الدور الوظيفي لكلا البلدين في الإقليم.

ورغم حاجة الأطراف الإقليمية والدولية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، إلى توحيد صف الوكلاء المحليين للتهيئة لاستحقاق الحرب البرية على المناطق الخاضعة لسلطة صنعاء، إلا أن اطماع دول الجوار، ولا سيما السعودية والإمارات في الاستحواذ على البلد، والانقسام الحاد بين الأطراف المحلية وتبعيتها، تمنع توحيد التشكيلات العسكرية في إطار جامع.

تكرّر كل من الرياض وأبو ظبي الشيء نفسه في إذكاء الصراعات وإبقاء الاضطرابات مستمرة منذ قرابة عشر سنوات، وتحرّك كل منهما ذات الأوراق وإن بأساليب وعناوين مختلفة.

في هذا السياق، انطلق السبت اللقاء القبلي الموسّع الذي دعا إليه «حلف قبائل حضرموت» المدعوم من السعودية وسط حضور جماهيري شارك فيه الآلاف ووُصف من قبل المنظّمين بأنه تاريخي ومفصلي وغير مسبوق.

ورفع المشاركون شعارات تطالب بـ«التمكين الحضرمي الكامل» وإدارة حضرموت من قبل أبنائها، بعيداً عما وصفوه بـ«الوصاية والهيمنة من خارج المحافظة»، مؤكدين ضرورة «استعادة القرار السيادي الحضرمي ووضع حد لحالة التهميش التي عانت منها المحافظة خلال العقود الماضية».

في الظاهر، يرفع «حلف القبائل» بدفع من السعودية في سياق هذا التصعيد، مطالب المحافظة في الحكم الذاتي وتمثيل عادل في مؤسسات الدولة. ويحمل التصعيد المذكور رسائل واضحة إلى الداخل، وعلى رأسه «المجلس الانتقالي الجنوبي» لكف يده عن المحافظة، وإلى الخارج، موجه بالدرجة الأولى إلى الإمارات بحجة أن «مستقبل حضرموت السياسي والإداري هو حق لأبنائها»، في ظل مطالبات متزايدة بإنهاء السيطرة العسكرية الخارجية، وفي ذلك إشارة إلى ضرورة التخلص من «النخبة الحضرمية»، وهي تشكيل محلي حضرمي يتبع بالأمرة إلى «الانتقالي».

وطفا الصراع مجدداً على السطح علناً في أعقاب زيارة رئيس «الانتقالي»، عيدروس الزبيدي، إلى المكلا خلال شهر رمضان، إذ شنّ هجوماً على قيادة الحلف، ليرد عليه رئيس الأخير، عمرو بن حبريش، بوصفه بأنه «أداة بيد أسرة صالح»، ما يكشف عمق الصراع والتنافس بين الفصائل الوكيلة للتحالف العربي في اليمن.

وتعتبر السعودية إلى حضرموت المجاورة لحدودها على أنها ضرورة إستراتيجية لأمنها وتعتبرها حديقتها الخلفية، فيما تحاول الإمارات استفزازها في حواضرها المنيعة. وفيما يحرص الحلف الحضرمي على سلمية تحرّكه، إلا أن المؤشرات تزداد على احتمال اندلاع مواجهة مسلحة، خاصة مع إعلان «حلف قبائل حضرموت» تشكيل قوة عسكرية وأمنية خاصة، تحت مسمى «قوات حماية حضرموت».

وفي أعقاب زيارة الزبيدي إلى حضرموت، دعت الرياض بن حبريش إلى زيارتها على عجل بداية الشهر الجاري، حيث حظي باهتمام من قبل المملكة. واكتست الزيارة أهمية في سياق صراع النفوذ المحتدم على المحافظة الغنية أيضاً بالثروات الطبيعية، وعكست المكانة المتنامية لحلف القبائل الصاعد بسرعة كقوة وازنة ذات تأثير قبلي وحضور فعلي على الأرض تسعى المملكة إلى تدعيمها بإنشاء قوة مسلحة خاصة به. وكان أبرز حدث الزيارة هو اللقاء الذي جمع رئيس «حلف قبائل حضرموت» بوزير الدفاع السعودي، خالد بن سلمان، الأمر الذي أثار امتعاض «الانتقالي» الذي يعتبر المحافظة جزءاً رئيسياً لا تنازل عنه في المشروع الانفصالي، ويُعتبر فقدانها ضربة قوية للمشروع كونها المورد الرئيسي في الرفد المالي لاحتواء باطنها على كميات كبيرة من احتياط النفط البلاد.

واعتبرت أوساط سياسية يمنية في حينها أن اللقاء جاء بمنزلة شهادة اعتماد رسمي سعودي لـ«حلف قبائل حضرموت» وقيادته كركن رئيسي للسعودية بشأن المحافظة وشؤونها، الأمر الذي يعني بالنتيجة تراجعاً عن إسناد هذا الدور إلى أحد أبرز المكونات لديها، «مجلس حضرموت الوطني»، الذي كانت المملكة نفسها قد أشرفت على تأسيسه، من دون أن يظهر له لاحقاً أيّ حضور فعلي على أرض الواقع.

من جهته، يصر «الانتقالي» على اعتبار نفسه الممثّل الشرعي لشعب الجنوب وعبّر عن رفضه القاطع للقاء القبلي الذي انعقد في هضبة حضرموت، مؤكداً أن أي تجمع أو فعالية تقام من دون توافق شعبي حقيقي وتمثيل لأبناء حضرموت، إنما تأتي في سياق المؤامرات التي تستهدف الجنوب وقضيته العادلة. واعتبر أن هذا اللقاء ما هو إلا امتداد لمحاولات سابقة للعبث بالنسيج الاجتماعي في حضرموت، وضرب جهود القوى الأمنية الجنوبية، وعلى رأسها «النخبة الحضرمية»، التي قدّمت تضحيات كبيرة في سبيل تطهير المحافظة من الإرهاب وحماية مؤسساتها.

وتستبعد أوساط قريبة من «الانتقالي» التسليم بالأمر الواقع الذي تحاول السعودية فرضه في حضرموت وتتحدّث عن سلسلة من الإجراءات المضادة التي قرّرت قيادته اتخاذها لمنع استفراد الجانب السعودي عبر وكلائه بمحافظة حضرموت.

الحدث

اتفاقات محدودة... وخطوة مقابل خطوة
طهران - واشنطن: جولة واعدة

تظهر نتائج الجولة الاولى دخول الطرفين مسارا تفاوضيا رسميا لتسوية الخلافات (أ ف ب)

طهران - **محمد خواجوئي**

«إيجابية وبنّاءة»، هكذا وصفت كلٌّ من إيران والولايات المتحدة الجولة الأولى من المحادثات الرسمية التي جرت بينهما، أول أمس، في مسقط؛ وقادها عن الجانب الإيراني وزير الخارجية عباس عراقجي، وعن الجانب الأميركي المبعوث الخاص للرئيس الأميركي، ستيف ويتكوف. والمحادثات «غير مباشرة»، و«المباشرة» في الوقت ذاته، انطلقت بحضور عراقجي وويتكوف والوفدَين المرافقَين لهما، بدايةً، إلى قاعتَين منفصلتَين، حيث تولّى وزير الخارجية العماني، بدر البوسعيدي، نقل وجهات نظر ومواقف كل منهما إلى الآخر. وبعد أكثر من ساعتين من المحادثات غير المباشرة، التقى الوفدان وجهاً لوجه، واتّفقا على أن تُعقد الجولة التالية من المحادثات، السبت المقبل، من دون أن يحدّدا مكان الاجتماع، ووفقاً للناطق باسم وزارة الخارجية الإيرانية، إسماعيل بقائي، فإن المفاوضات لا تزال غير مباشرة وبوساطة سلطنة عمان، لكنّ المكان قد يتغيّر، علماً أن بعض المصادر ذكرت في وقت سابق أن الجولة المقبلة ربّما تُعقد في أوروبا.

وكانت السلطنة استضافت محادثات سرّية إيرانية - أميركية، بين عامَي 2011 و2013، مهّدت لإبرام «خطّة العمل الشاملة المشتركة» عام 2015. ولا يزال من غير المعلوم ما إذا كانت المفاوضات الجارية حالياً، ستشكّل توطئة لاتفاق جديد محتمل بين الطرفين، اللذين بدت مواقفهما، في ختام محادثات مسقط، إيجابية، في ما قد يؤشّر إلى رضاهما عن مسارها، ويمكن أن يشكّل منعطفاً كبيراً على طريق تسوية الخلافات بينهما بالوسائل الدبلوماسية. وفي هذا الجانب، وصف البيت الأبيض، المحادثات، بـ«الإيجابية والبنّاءة جداً»، عادّاً إيّاها «خطوة نحو الأمام على طريق التوصّل إلى اتفاق جيد لكلا البلدين»، فيما اعتبر الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، أن «المحادثات مع طهران تسير على نحوٍ جيد». ومن جهتها، وصفت وزارة الخارجية الإيرانية، أجواء المحادثات بأنها «بنّاءة وقائمة على الاحترام المتبادل لمواقف حكومتَي البلدين».

وتظهر نتائج الجولة الأولى من المحادثات، دخول الطرفين مساراً تفاوضياً رسمياً لتسوية الخلافات، يمكن أن يشتمل على جولات عدة. ولكن، يبدو أن هذا المسار لن يطول، إذ يتحرّك كلاهما في اتّجاه تحقيق اتفاقات محدودة، وخطوة فخطوة. وبحسب وزير الخارجية الإيراني، فإن موضوع الاجتماع التالي للمحادثات الإيرانية - الأميركية، سيُخصّص للحديث عن «الأطر العامة لاتفاق»، فضلاً عن «وضع جدول زمني» موضحاً أن ما يجنّده ممثّل ترامب، هو التوصل إلى الإطار العام للاتفاق «في أقرب وقت ممكن».

وعلى رغم أن إيران دخلت المفاوضات في ظلّ «الضغوط القصوى» الأميركية، فضلاً عن تزايد احتمالات نشوب مواجهة عسكرية، بيد أنها حدّدت خطوطاً حمراً، تقول مصادر مطّلعة إن المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، هو الذي وضعها. ولعلّ أحد أهمّ الاعتبارات الإيرانية، هو اقتصار المحادثات على البرنامج النووي، وأن تبقى الموضوعات الأخرى، بما في ذلك القدرات العسكرية (الصاروخية والمُسيّرات)، ومجموعات المقاومة، خارج إطار عملية التفاوض. وفي هذا الجانب، قالت طهران، في وقت سابق، إن مجموعات المقاومة «تشكّل أطرافاً مستقلّة»، وإنه في مقدور الأميركيين، إذا أرادوا، التفاوض معها. وفي موازاة الإعلان المتقدّم، خفّضت إيران الأنشطة العملياتية لـ«فيلق القدس» في المنطقة بشكل ملموس، فيما جمّدتها بالكامل في بعض المواقع.

وفي ما يخصّ الموضوع النووي، تبدو إيران جاهزة لتقديم تنازلات كبرى مقابل رفع العقوبات، قد تشمل، وفق مصادر مطّلعة، «خفض مستوى تخصيب اليورانيوم، ونقل أو تخفيف كثافة اليورانيوم المخصّب بمستوى عالٍ، وقبول أعلى مستويات المراقبة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية» (المراقبة المتعلّقة باتفاقات الضمانات وما بعد اتفاقات الضمانات)، وكذلك قبول القيود والمراقبة بصورة دائمة وغير مقيّدة بتاريخ محدّد». واعتبرت إيران طبعاً، الحفاظ على مبدأ التخصيب خطاً أحمر. ومن ناحية أخرى، فهي تريد أن تتم إجراءاتها خطوة فخطوة، مقابل الإجراءات التي تتّخذها أميركا لجهة رفع العقوبات.

أمّا الوضع على الجانب الأميركي، فيكتنفه بعض الغموض، إذ ثمّة تيارات مختلفة في إدارة ترامب تجاه طريقة التعاطي مع إيران، فيما يبدو أن مستقبل المحادثات بين البلدَين يتوقّف على قدرة أيّ من هذين التيارَين على وضع رؤيته وبحسب الخارجية الإيراني، فإن الأول شخصيات، من مثل ويتكوف، ونائب الرئيس جيه دي فانس، تُعدّ معارضة لاتّباع أساليب قاسية، بما في ذلك التدخّل العسكري، وتدعو إلى التعاطي دبلوماسياً مع طهران وتسوية الخلافات معها بأقلّ الأثمان. وينصبّ معظم تركيز هذا التيار على الاتفاق مع الجمهورية الإسلامية في المجال النووي، وممارسة رقابة صارمة على برنامجها، لكن مع الإبقاء على هيكليته.

> **ثمّة تيارات مختلفة في إدارة ترامب تجاه طريقة التعاطي مع إيران**

أمّا التيار الثاني، فيضمّ شخصيات من مثل مستشار الأمن القومي، مايكل والتز، ووزير الخارجية، ماركو روبيو، ويتّبع توجّهات وأساليب أكثر قسوة وحدّة تجاه إيران، مع دعوته إلى تفكيك برنامجها النووي بالكامل، ويطالب بأن يتخطّى أيّ اتفاق مع الإيرانيين، الموضوع النووي. ويُعد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، الأقرب إلى هذا التيار، إذ وفي أعقاب لقائه الأخير مع ترامب في البيت الأبيض، قال إنه يحبّذ اتفاقاً مع إيران على شاكلة الاتفاق مع ليبيا عام 2003، بمعنى أن يتم تفكيك برنامجها النووي بالكامل.

ويبدو ترامب، إلى الآن، أقرب إلى التيار الأول منه إلى الثاني، وفق ما يجلّيه اختياره لويتكوف لقيادة عملية التفاوض مع الإيرانيين، في ما يُعدّ مؤشراً إلى أن الرئيس الجمهوري يرغب في التوصّل إلى اتفاق حول القضية النووية في أقصر فترة زمنية ممكنة. وفي حال ظلّ التيار الأول متفوّقاً، وله اليد العليا في عملية صنع القرار مستقبلاً، يمكن القول حينها إن احتمالات التوصّل إلى اتفاق ستكون مرتفعة. لكن يبدو أن التيار الثاني، ومعه نتنياهو، سيسعيان إلى التأثير على مسار المحادثات الجديدة، ما يمكن أن يشكّل أحد التحدّيات الكبرى على طريق نجاحها، ومن جهة أخرى، فإنهما سيسعيان إلى دفع أميركا في اتجاه اتّخاذ إجراءات، بما فيها خوض حرب مع إيران.

«الضمانات التي يُمكن أن تُقدّمها إيران لأمن إسرائيل واستقرار الشرق الأوسط ككلّ». بدوره، لفت الأستاذ في كلية جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدّمة، والي نصر، إلى أنّه «إذا ما تمّ حسم مسألة التوافق على عدم سعي إيران إلى امتلاك أسلحة نووية، عندها يمكن للجانبَين الانتقال إلى التفاوض على نقاط تفصيلية، كمستويات التخصيب المتاحة لإيران، والنقاط الأخرى المتعلّقة بدور المفتشين الدوليين وغير ذلك».

وعن الصعوبات المتوقّعة أمام أي اتفاق محتمل، لمّح نصر إلى العامل الإسرائيلي في السياسة الأميركية، معتبراً أن «إيران ربما تكون قد تشجّعت لخوض المحادثات بعد إعلان ترامب عن انطلاق مثل هذه الجهود في المكتب البيضاوي، لدى استقباله بنيامين نتنياهو، الذي لم يبدُ سعيداً بذلك». ومع أن دخول البلدين في «مسار أطول للمحادثات من شأنه أن يوفّر المزيد من الأمان والطمأنينة لإيران»، إلا أنه ليس لديها أيّ سبب وجيه لإطالة أمد المحادثات بغير طائل، لأسباب عدّة، أبرزها قرب انتهاء آجال العمل بآلية «Snap back» بحلول تشرين الأول المقبل، والتي تتيح لأيّ طرف موقّع على «اتفاق فيينا»، إعادة فرض العقوبات على الإيرانيين، بدعوى إخلال بلادهم بتعهّداتها بموجب الاتفاق.

ومن هذه الخلفية، لفتت «نيويورك تايمز» إلى أنّ الشروع في محادثات مع الجانب الأميركي قد أصبح، بالنسبة إلى طهران، «مطلباً ملحّاً أكثر من ذي قبل»، بفعل ما باتت تعانيه الأخيرة وحلفاؤها من ضغوط متصاعدة من جانب إسرائيل، في موازاة رغبتها في رفع العقوبات الغربية عن اقتصادها. وأضافت الصحيفة أنّ المرشد الأعلى الإيراني، علي خامنئي، «منح مفاوضيه فرصة أخيرة وواحدة على الأقل لمقايضة طموحات إيران النووية بأمن دائم». نوّهت الصحيفة إلى أنّ حضّر ترامب المحادثات بـ«السعي إلى ضمان عدم قدرة طهران على صنع قنبلة نووية، سيعزّز فرص نجاحها بشكل كبير».

وأوضحت مديرة برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في معهد «تشاتام هاوس» للبحوث، سانام وكيل، أنّه «إذا أمكن التوصّل إلى اتفاق، فستطالب إيران هذه المرة بضمانات من قبل أن تكون للاتفاق طبيعة مستدامة، وأن يُحقّق لها مكاسب ذات مغزى وطويلة الأمد، على مستوى علاقاتها التجارية (مع العالم)». متوقّعة أن تكون إيران راغبة في معرفة «كيف يمكن ترامب ضمان حماية أيّ اتفاق (محتمل)، وهي مهمّة سبق أن عجز عنها رؤساء آخرون» من أسلافه، في حين ستسرغب الولايات المتحدة، بدورها، في معرفة «إشارتهما إلى أن الهدف الحقيقي لبلادهما يتجسّد في ضمان عدم قدرة إيران على صنع سلاح نووي»، على رغم المطالب المتشدّدة التي طرحها بعض أركان الإدارة، حول تفكيك إيران برنامجها النووي، والتخلّي عن برنامجها الصاروخي ووقف دعم وكلائها الإقليميين».

وذكّرت صحيفة «واشنطن بوست» بالنهج المزدوج لترامب، الذي يزاوج بين استخدام القوة والدبلوماسية، مشيرة إلى أن محادثات مسقط تزامنت مع الحشد العسكري الأميركي. واستدركت أن «المسألة الأهمّ» بالنسبة إلى ترامب، ومبعوثه الخاص، ستيف ويتكوف، تبقى في وبين مَن اعتبره «أفضل بداية يمكن الحصول عليها» لتخفيف التوترات بين الولايات المتحدة وإيران حول الملف النووي، و«اتفاقاً على الهدف النهائي» من المحادثات، كما أكّد مدير مشروع إيران في «مجموعة الأزمات الدولية»، علي فائز. وفي ذات الاتجاه، شدّدت نائبة الرئيس التنفيذي لـ«معهد كوينسي للحوكمة الرشيدة في واشنطن»، تريتا پارسي، على أنّ «الأمور سارت على أحسن ما يُرام» بين الوفدين، مؤكدة أنّ كليهما سيعود إلى بلاده بعد الجولة الأولى من المحادثات لـ«تحديد الخطوط الحمر الخاصة به».

> **ليس لدى إيران أيّ سبب وجيه لإطالة أمد المحادثات بغير طائل**

حصر ترامب المحادثات بالملف النووي سيعزز فرص نجاحها بشكل كبير (أ ف ب)

ترامب يفضّل اقتناص «الفرصة الأخيرة»

خضر خروبي

ممّا لا شكّ فيه، أن الانتقال السريع لإدارة الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، من نبرة تصعيدية تجاه إيران، إلى أخرى تعلي من شأن حسابات التسوية معها، كان مفاجئاً لكثيرين، واربك حساباتهم. وفي طليعة هؤلاء رئيس الحكومة الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، إلى جانب بعض الدول العربية التي لا تزال مُقلقة بهواجس في علاقاتها مع الإيرانيين والأميركيين والتي لم تبرأ منها منذ «اتفاق فيينا» الموقع عام 2015. تسارَع الأحداث على خط طهران - واشنطن، عكسته أجواء اللقاء غير المباشر بين الوفدين الأميركي والإيراني في مسقط، مع عودة «الحرارة»، وإن نسبياً أو مرحلياً، إليه، منذ انسحاب ترامب من الاتفاق النووي عام 2018.

انعقاد الجولة الأولى من المحادثات، استرعى انتباه المراقبين بين مَن رأى فيه تجسيداً لـ«جدّية المساعي والجهود المبذولة لتجنّب ما لا يريده أيّ من الجانبين، ألا وهو حرب أخرى في الشرق الأوسط»، كما ذهبت صحيفة «نيويورك تايمز»؛

سوريا

ابن زايد للشرع: وحدة سوريا مصلحة للجميع

في خطوة تأتي في سياق إعادة رسم توازنات جديدة في سوريا، في مرحلة ما بعد نظام بشار الأسد، زار الرئيس السوري الانتقالي، أحمد الشرع، الإمارات، قادماً من تركيا التي أجرى فيها سلسلة لقاءات في إطار «التعويم» التركي للحكومة الجديدة. وتزامنت الزيارة، مع إعلان مهمّ في الجنوب السوري صدر عن «اللواء الثامن»، الذي يقوده أحمد العودة، والمحسوب على الإمارات والسعودية، يقضي بحلّ نفسه والانضمام إلى الجيش السوري الناشئ، بعد أشهر من الشدّ والجذب على وقع التوغّل الإسرائيلي المستمر في الجنوب، حيث تحاول تل أبيب فرض سيطرتها المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك على درعا والسويداء، بحجة «حماية الأقليات»، و«تأمين حدودها».

وفي وقت لم تتسرّب فيه أنباء دقيقة عن المحاور التي ناقشها الشرع، الذي اصطحب معه وزير خارجيته، أسعد الشيباني، في زيارته الأولى من نوعها إلى أبو ظبي، حيث حظي باستقبال شرفي من قبل عبدالله بن زايد، وزير الخارجية الإماراتي، في مطار أبو ظبي قبل لقاء الرئيس، محمد بن زايد آل نهيان، في قصر الشاطئ، رصد ناشطون وصول طائرة إلى أبو ظبي قادمة من إسرائيل بالتزامن مع زيارة الشرع. وفيما أولت «وكالة الأنباء الإماراتية» اهتماماً ملحوظاً بزيارة الشرع، ولقائه ابن زايد، ذكرت أن «الجانبين استعرضا عدداً من القضايا والموضوعات محل الاهتمام المشترك وتبادلا وجهات النظر بشأنها»، وأضافت أن اللقاء تناول التطورات في سوريا، لافتة إلى حرص الإمارات على «دعم الأشقاء في سوريا لمواجهة تحديات المرحلة الانتقالية وإعادة بناء سوريا بما يلبّي تطلعات شعبها نحو مستقبل يسوده الأمن والاستقرار والازدهار». وتابع أن ابن زايد جدّد تأكيد موقف بلاده الثابت تجاه دعم وحدة سوريا وسيادتها وسلامة أراضيها، وأن استقرار سوريا وتعزيز أمنها هما مصلحة للمنطقة كلها.

ويُنظر إلى هذه الزيارة وما رافقها من تطورات في الجنوب السوري، باعتبارها محطة مهمة في ظل الموقف الإماراتي المتشكك من الإدارة السورية الجديدة، بسبب خلفيتها المتشدّدة، الأمر الذي تتقاطع فيه مع مصر، التي تخشى من تأثير المقاتلين المصريين المتشدّدين الموجودين في سوريا، والذين أصدرت السلطات المصرية في السنوات الماضية أحكاماً مشدّدة بحقهم بعد ثبوت تورطهم في عمليات اغتيال. كذلك، تتزامن الزيارة مع الإعلان عن إرسال رد خطّي من الإدارة السورية على شروط الولايات المتحدة لتخفيف العقوبات، والتي تشمل، وفق المتحدّثة باسم وزارة الخارجية الأميركية، تامي بروس، «قمع الإرهاب بالكامل ونبذه، واستبعاد المقاتلين الإرهابيين الأجانب من أي مناصب رسمية، ومنع إيران ووكلائها من استغلال الأراضي السورية، واتخاذ خطوات جادة لتدمير أسلحة الأسد الكيميائية على نحو يمكن التحقّق منه، بالإضافة إلى المساعدة في استعادة المواطنين الأميركيين وغيرهم من المختفين في سوريا، وضمان أمن وحريات الأقليات الدينية والعرقية». والجدير ذكره، هنا، أن واشنطن لم تتطرّق إلى قاعدتي حميميم الجوية وطرطوس البحرية الروسيتين، الأمر الذي يبدو أنها لا توليه أي أهمية خلال ولاية الرئيس، دونالد ترامب، الذي فتح صفحة جديدة في العلاقة مع روسيا.

> **يبدو أن وجود القاعدتين الروسيتين في سوريا لا يشكّل أولوية لترامب**

بن زايد مستقبلاً الشرع في أبو ظبي (أ ف ب)

ويأتي الردّ السوري بعد أيام قليلة من تخفيض واشنطن التأشيرة الممنوحة للوفد السوري إلى الأمم المتحدة بحجة عدم اعترافها بالحكومة السورية حتى الآن، الأمر الذي تمّ تفسيره على أنه ضغوط متزايدة على دمشق بعد قيام فصائل تابعة أو محسوبة على الحكومة السورية بارتكاب مجازر في الساحل السوري على خلفية طائفية.

في غضون ذلك، أعلنت تركيا، التي تحاول قيادة محور جديد في المنطقة حول سوريا، في إطار الاتفاق مع دمشق وعمّان وبيروت وبغداد لتشكيل حلف لمحاربة الإرهاب، - لسحب ذريعة واشنطن ودفعها للتخلي عن «قوات سوريا الديمقراطية» (قسد) ودفع القوات الأميركية للخروج من سوريا -، عن عملها مع هذه الدول للتصدّي لما وصفته بـ«الدور الإسرائيلي المزعزع للاستقرار الاستراتيجي في المنطقة». وقال نائب وزير الخارجية التركي، نوح يلمان، الذي استضافت بلاده على مدار ثلاثة أيام فعاليات «منتدى أنطاليا الدبلوماسي»، الذي شارك فيه عدد كبير من الدول، وغابت عنه أوروبا، إن «هذه الآلية ليست بديلاً عن نظام إقليمي جديد، بل تأتي كخطوة عملية لتوفير أدوات دعم وتنسيق، ومساعدة سوريا في بناء نوع من القدرات». وتابع أن العمل بالآلية سيبدأ «قريباً جداً»، مشيراً إلى أن مركز التنسيق الخاص بها سيكون داخل الأراضي السورية، وأن جميع الطلبات المتعلّقة بمهامها ستصدر من الجانب السوري. وفي وقت سابق، أعلنت أنقرة التي تسعى إلى التمدّد العسكري في سوريا، وسط معارضة واضحة من إسرائيل، أن القواعد العسكرية التي تسعى إلى تأسيسها، وسط البلاد، تأتي في سياق الآلية المتفق عليها مع دول جوار سوريا لمحاربة الإرهاب، وتدريب قوات الجيش السوري الناشئ.

وفي وقت خاضت فيه تركيا مع إسرائيل أولى جولات المحادثات حول سوريا، بعد حملة التصعيد المتبادلة، من دون أن يتم التوصل إلى أي نتيجة، في ظل الإصرار الإسرائيلي المعلن على منع أنقرة من تحويل سوريا إلى «محمية تركية»، أعلن وزير الخارجية التركي، حاقان فيدان، أن الهجمات الإسرائيلية المتواصلة على سوريا تسهم في «تقويض استقرارها»، مشدّداً على ضرورة احترام سيادة الأراضي السورية بشكل كامل. وتابع، خلال مؤتمر صحافي في ختام «منتدى أنطاليا»، أن «المحادثات لا تزال مستمرة مع الجانب الإسرائيلي بشأن ضبط قواعد عدم الاشتباك في سوريا»، مشيراً إلى أن بلاده أجرت مباحثات مع الولايات المتحدة وروسيا والأردن لـ«حماية الأجواء السورية»، مضيفاً أن الرئيس التركي، رجب طيب إردوغان، يعتزم زيارة سوريا في الفترة المقبلة.

(الأخبار)

إقصاء أحمد العودة عن المشهد
«اللواء الثامن» يندمج في الجيش

حيان درويش

أنهت الحكومة السورية المؤقتة واحداً من أكثر الملفات التي كانت تشكّل عقدة لها في الجنوب السوري، من خلال دخول مدينة بصرى الشام، التي كانت المعقل الأساسي لـ«اللواء الثامن»، بقيادة أحمد العودة، وخرج المتحدث باسم «اللواء الثامن»، أكرم الحوراني ليعلن «حل اللواء بشكل نهائي، وتسليم كامل مقدراته العسكرية والبشرية لوزارة الدفاع»، مضيفاً أن التنسيق المباشر لإنهاء العملية سيكون بقيادة القيادي محمد القادري، وأن الخطوة جاءت «حرصاً على الوحدة الوطنية وتعزيز الأمن والاستقرار».

ويأتي قرار حلّ اللواء بعد مقتل القيادي بلال المقداد (بلال الدروبي)، الملقّب بـ«أبو يزن»، على يد مجموعة من «اللواء الثامن»، في حادثة استغلتها دمشق لتصفية أهم الفصائل في درعا، التي رفضت الاندماج في هيلكية وزارة الدفاع، علماً أنه شارك في إسقاط نظام الرئيس السابق، بشار الأسد، من خلال قيادته لـ«غرفة عمليات الجنوب». وفي هذا السياق، تفيد مصادر عشائرية، «الأخبار»، بأن «الحكومة السورية استثمرت المزاج الشعبي الغاضب في الريف الشرقي لمحافظة درعا عقب مقتل المقداد، لتفرض شروطاً قاسية على اللواء الثامن، تجاوزت طرح تقاسم السيطرة في بصرى الشام إلى المطالبة بحلّ اللواء وتسليم أسلحته بشكل كامل». لافتة إلى أن «دمشق طرحت، عبر وساطة لجنة الإصلاح المكوّنة من وجهاء المحافظة، خيارين: إمّا تطويق المدينة ودخولها بالقوة عبر أرتال عسكرية تمركزت على أطراف بصرى الشام، أو الاستسلام وتسليم كامل مقارّه وأسلحته».

وبالفعل، وبعد حلّ «اللواء الثامن»، تسلّم «الأمن العام» التابع لوزارة الدفاع، كل المقارّ الأمنية والعسكرية، التابعة له، مع كامل عتاده العسكري، في بصرى الشام ومحيطها، ومنها صيدا، والسهوة، والجيزة. وبحسب المعلومات، فإن عدداً من عناصر «اللواء الثامن»، «ممّن لم يثبت تورطهم في ارتكاب انتهاكات بحق المدنيين، سيُمنحون خيار الاندماج في مؤسسات وزارة الدفاع أو الداخلية». كما كُشف عن وجود عدد من السجون، احتوت معتقلين مدنيين، بعضهم متهم بقضايا جنائية تمّ نقلهم إلى المراكز الأمنية الرسمية. فيما تمّ إطلاق سراح آخرين، بينهم نساء كنّ معتقلات في أحد المباني القريبة من القلعة.

من جهته، كشف مصدر من عائلة المقداد، لـ«الأخبار»، أن «تأجيل دفن أبو يزن جاء، بهدف الضغط على الدولة لتسليم المتورطين في قتله، وعلى رأسهم أحمد الطعمة المعروف بالكاسر، وعبد الكريم الدوس الملقّب بالسفاح، وهما من أبرز قيادات الصف الأول في اللواء الثامن». لافتاً أن أن «الأجهزة الأمنية تسلمت، حتى الآن، عنصرين فقط من المجموعة التي نفّذت عملية التصفية».

ويروي مصدر آخر من العائلة، أن «العودة لم يستطع تغطية انتهاكاته بحق المدنيين، على الرغم من لعبه دوراً محورياً في منع النظام من اقتحام مدن في ريف درعا الغربي، بحجة قتال بقايا تنظيم داعش كما حدث في مدينة جاسم، خلال صيف عام 2023». لافتاً إلى أن قيادة العودة لـ«غرفة عملية الجنوب أيضاً، لم تعفِه من المسؤولية أمام السكان عن الكثير من الانتهاكات التي ارتكبها». ويضيف أن «علاقة العودة بروسيا والإمارات كانت موضع خلاف أساسي مع الحكومة الحالية، وهو ما عجّل في إقصائه من المشهد، من خلال جذب قيادات أساسية في اللواء الثامن، من مثل الذراع اليمنى للعودة المعروف باسم علي باش، وهو ممّن التقوا بوزير الدفاع مرهف أبو قصرة من قيادات اللواء الثامن».

وفي السياق نفسه، يقول مصدر في «اللواء الثامن»، لـ«الأخبار»، إن «دمشق مارست ضغوطاً متصاعدة في الشهور الأخيرة، وكان استقدام علي الدروبي إلى بصرى الشام، بعد التحاقه بوزارة الدفاع، رسالة واضحة بقرب إنهاء اللواء»، لافتاً إلى أن «بعض القيادات، وعلى رأسهم علي باش، حاولوا استمالة الدروبي لكنّ محاولاتهم فشلت، فتوجّهوا إلى موالاة الحكومة الجديدة، لكنّ الانقسام داخل القيادة، ومع الخروج المفاجئ لأحمد العودة من المشهد، أدّى إلى تفكك التنظيم والرضوخ لمعادلة الأمر الواقع».

على الموقع

أميركا تريد ضمانات قبل الانسحاب
اتفاق «قسد» - دمشق يمضي قدماً

تقرير

خطة ترامب لأوكرانيا: برلين جديدة؟

لندن - سعيد محمد

بدّد الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، تكهّنات سادت، الأسبوع الماضي، بتراجع اهتمام إدارته بالملفّ الأوكراني، في خضمّ الأزمة المتدحرجة في شأن التعرفات الجمركية. وقال للصحافيين على متن الطائرة الرئاسية: «قناعتي بأن المحادثات بين أوكرانيا وروسيا تسير على ما يرام. وسنكتشف ذلك قريباً». وأدلى ترامب بهذا التعليق بعدما أعرب عن إحباطه من روسيا، طالباً منها، عبر حسابه في منصة «تروث سوشال»، «التحرّك» من أجل التوصّل إلى اتفاق في المفاوضات الأميركية - الروسية لإنهاء الصراع، «لأن الكثير من الناس يموتون، الآلاف في كل أسبوع، في حرب مروعة لا معنى لها، حرب لم يكن من المفترض أن تندلع أبداً، ولم تكن لتحدث لو كنت رئيساً حينها»، وكذلك بعدما اشتكى وزيرا خارجيتي روسيا وأوكرانيا - كلٌ على حدة على هامش «منتدى أنطاليا» في تركيا - من انتهاكات متكرّرة لاتفاق الهدنة الجزئية الذي يقترب من نهاية أيامه الثلاثين، من دون أن يشير أيّ منهما إلى رغبة في إنهاء الاتفاق.

وجاءت تطمينات ترامب في شأن استمرار المفاوضات، بعدما أجرى مبعوثه الشخصي، ستيف ويتكوف، الجمعة، محادثات مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في سان بطرسبرغ، استمرّت لأكثر من أربع ساعات. وقال الكرملين، بعد الاجتماع، إن الجانبين تداولا في مختلف جوانب التسوية الأوكرانية، فيما وصف مبعوث الرئيس الروسي لقضايا التعاون الدولي، كيريل ديمتريف، الجولة، بـ«المثمرة». واقترح ويتكوف، وفقاً للتسريبات الصحافية، حلاً لإنهاء الصراع، يقوم على أساس منح روسيا الأقاليم الأوكرانية الأربعة التي تطالب بها - وتسكنها غالبية تتحدّث الروسية ويزيد عددها عن المليون نسمة. وفُهم في موسكو أن ذلك يشمل الأراضي التي تسيطر عليها قواتها حالياً، بالإضافة إلى مناطق أخرى ما تزال بحوزة الجيش الأوكراني، ولكنها تتعرّض لضغط عسكري روسي. ووصف المبعوث الأميركي الخاص إلى أوكرانيا، الجنرال كيث كيلوغ، التصوّر، بأنه «أقرب ما يكون إلى تقسيم برلين بعد الحرب العالمية الثانية»، حيث مناطق سيطرة روسية إلى الشرق، وقوات فرنسية وبريطانية إلى الغرب، هي جزء من قوّة تمنح ضمانات أمنية لنظام كييف، وبينهما تتمركز قوات أوكرانية خلف منطقة منزوعة السلاح ضمن اتفاق سلام شامل، مؤكداً أن الولايات المتحدة «لن ترسل قوات بريّة إلى أوكرانيا في أيّ وقت». وفيما لم تعلّق كييف على طروحات التقسيم بعد، ولكن الشعور بالهزيمة ظهر جلياً في تصريحات مستشار المانيا المقبل، فريدريك ميرتس، الذي اعتبر أن «الحرب يجب أن تنتهي قبل أن تتمكّن أوكرانيا من الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي (الناتو) أو الاتحاد الأوروبي». ونقلت صحيفة المانية عن ميرتس، قوله إن «أوكرانيا دولة أوروبية كبيرة جداً، ولكنها دولة أوروبية في حالة حرب»، و«لا يمكن لبلد في حالة حرب أن يصبح عضواً في الناتو أو في الاتحاد الأوروبي». لكنه أشار إلى أن «الوعد بالانضمام إلى الاتحاد لا يزال سارياً، وكذلك إمكانية النظر في مبدأ الانضمام إلى الناتو. وليحدث أيّ من هذين الأمرين، يجب أن تتوقّف الحرب أولاً». وتطالب كييف بضمّها إلى «الناتو» والاتحاد كشرط لقبول التسوية، ولكن روسيا تؤكد أنها لن تقبل بأوكرانيا اطلسية، وإن أبقت الباب مفتوحاً أمام فكرة انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي، بعد التوصّل إلى حلّ للنزاع المستمرّ منذ أكثر من ثلاث سنوات.

وفي سياق متّصل، استضافت ألمانيا والمملكة المتحدة، بشكل مشترك، اجتماعاً لحلفاء أوكرانيا (مجموعة الاتصال للدفاع عن أوكرانيا) في العاصمة البلجيكية بروكسل (الجمعة)، حضره ممثّلون عن أكثر من 40 دولة، فيما اكتفى وزير الدفاع الأميركي، بيت هيجسيث، بالاستماع عبر تقنية الفيديو. وقد تعهّد الحلفاء بتقديم دعم عسكري إضافي لنظام كييف بقيمة قياسية قدْرها 21 مليار يورو (24 مليار دولار)، متّهمين روسيا بالتلكؤ، وتأخير المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة. وممّا قاله وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي، للمجتمعين، إن «بوتين يقول إنه يريد السلام، ولكنه يرفض وقفاً شاملاً لإطلاق النار، فيما تواصل قواته مهاجمة الأهداف العسكرية والمدنية في أوكرانيا». أمّا نظيره الألماني، بوريس بيستوريوس، فشدّد على ضرورة أن يعتمد حلفاء أوكرانيا في أوروبا على أنفسهم «لأن الولايات المتحدة تأخذ زمام المبادرة في البحث عن تسوية، ولكن الدفاع عن أوكرانيا الآن - والسلام العادل والدائم عندما تصمت المدافع - في أيدي شركائها الأوروبيين».

من جهته، دعا الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي عبر الفيديو، إلى التركيز على تدعيم قدرات جيش بلاده في مجال الدفاع الجوي، وطلب إلى المجتمعين، رصد الأموال اللازمة لشراء عشرة أنظمة «باتريوت» إضافية.

لكن، وبينما يَعد الحلفاء بإرسال المزيد من أدوات القتل إلى أوكرانيا، ثمّة لقاءات تجري بين مسؤولين أميركيين وممثّلين عن نظام كييف، في واشنطن، للتداول حول صفقة المعادن الثمينة التي تريد الولايات المتحدة من أوكرانيا الموافقة عليها كثمن للدعم العسكري والمالي الذي قدّمته لها خلال الحرب. ووفقاً لمطلعين على كيف بقيمة قياسية قدْرها 21 مليار يورو (24 مليار دولار)، متّهمين روسيا بالتلكؤ، وتأخير المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة. وممّا قاله وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي، للمجتمعين، إن «بوتين يقول إنه يريد السلام، ولكنه يرفض وقفاً شاملاً لإطلاق النار، فيما تواصل قواته مهاجمة الأهداف العسكرية والمدنية في أوكرانيا». أمّا نظيره الألماني، بوريس بيستوريوس، فشدّد على ضرورة أن يعتمد حلفاء أوكرانيا في أوروبا على أنفسهم «لأن الولايات المتحدة تأخذ زمام المبادرة في البحث عن تسوية، ولكن الدفاع عن أوكرانيا الآن - والسلام العادل والدائم عندما تصمت المدافع - في أيدي شركائها الأوروبيين».

من جهته، دعا الرئيس الأوكراني، فولوديمير زيلينسكي عبر الفيديو، إلى التركيز على تدعيم قدرات جيش بلاده في مجال الدفاع الجوي، وطلب إلى المجتمعين، رصد الأموال اللازمة لشراء عشرة أنظمة «باتريوت» إضافية.

لكن، وبينما يَعد الحلفاء بإرسال المزيد من أدوات القتل إلى أوكرانيا، ثمّة لقاءات تجري بين مسؤولين أميركيين وممثّلين عن نظام كييف، في واشنطن، للتداول حول صفقة المعادن الثمينة التي تريد الولايات المتحدة من أوكرانيا الموافقة عليها كثمن للدعم العسكري والمالي الذي قدّمته لها خلال الحرب. ووفقاً لمطلعين على كيف بقيمة قياسية قدْرها 21 مليار يورو (24 مليار دولار)، متّهمين روسيا بالتلكؤ، وتأخير المفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة. وممّا قاله وزير الدفاع البريطاني، جون هيلي، للمجتمعين، إن «بوتين يقول إنه يريد السلام، ولكنه يرفض وقفاً شاملاً لإطلاق النار، فيما تواصل قواته مهاجمة الأهداف العسكرية والمدنية في أوكرانيا». أمّا نظيره الألماني، بوريس بيستوريوس، فشدّد على ضرورة أن يعتمد حلفاء أوكرانيا في أوروبا على أنفسهم «لأن الولايات المتحدة تأخذ زمام المبادرة في البحث

> ترامب يطمئن: ماضون في التسوية

الليران تشتعل في سيارات في سومي شمال شرق أوكرانيا نتيجة هجوم روسي (أ ف ب)

إعلانات رسمية

اعلان قضائي

صادر عن محكمة الدرجة الأولى المدنية في بيروت
الغرفة السابعة العقارية
برئاسة القاضي ناتالي الهبر
وعضوية القاضيين الضبيقة ومرعشلي
رقم الأوراق: 2025/36
الجهة المُستدعية: حسام غازي الصالح
وكيله المُحامي أيمن قعدان.
الجهة المُستدعى ضدها والمطلوب إبلاغها لمجهولية محل الإقامة: ليلى عبد الرحمن عماش.
الأوراق المطلوب إبلاغها: استدعاء إزالة الشيوع المُقدم من الجهة المُستدعية بتاريخ 2025/2/26 والمُسجل برقم 2025/36 والذي تطلب بمُوجبه: اتخاذ القرار بتعيين خبير أو لجنة خبراء لإجراء الكشف على القسم رقم /2/ من العقار رقم /489/ من منطقة المزرعة العقارية وما إذا كان العقار قابلاً للقسمة العينية ليُصار إلى توزيع الملكية بشكل يعود لكُل من المُستدعي والمُستدعى ضدها بملكية مُستقلة بصورة نهائية بمُعدل /2400/ سهم دون أي شريك وبحال تعذر ذلك طرح العقار بالمزاد العلني وحصر المزاد في حال حُصوله بالمُزايدة بين فريقي الدعوى وتدريك المُستدعى ضدها الرسوم والمصاريف والنفقات واللواحق بالإضافة إلى أتعاب الخبرة والمُحاماة.
فيقتضي عليكم الحُضور إلى قلم المحكمة أو إرسال من ينوب عنكم بمُوجب سند قانوني مُصدق أصولاً لتبلغ واستلام الأوراق الخاصة بكم وذلك في مُهلة عشرين يوماً من تاريخ النشر الأخير.
رئيس القلم بالتكليف
أكرم حزوري

تبليغ فقرة حكمية

إن المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان، المتن، الناظرة في الدعاوى العقارية، برئاسة القاضي سيلفر أبو شقرا، تدعو المُستدعى ضده: حبيب زكريا منصور المجهول محل الإقامة، أنه باستدعاء إزالة الشيوع رقم 2022/139 المُقدم من المُستدعي: عمار الحلو بوكالة المُحامي زياد مروان صدر الحُكم رقم 2025/22 تاريخ 2025/2/20 قضى بإزالة الشيوع في العقار /201/ حصرايل العقارية، عن طريق طرحه للبيع بالمزاد العلني للعُموم ولصالح الشركاء على أن يُعتمد أساساً للطرح مبلغ /1,368,000,000/ل.ل. بتاريخ البيع، وتضمينهم النفقات والرسوم بنسبية حصة كُل منهم في الملك، مُهلة الاستئناف ثلاثين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

اعلان

صادر عن دائرة تنفيذ النبطية
إلى المُنفذ عليه: أحمد مصطفى دحنون من النبطية – حي البياض ومجهول محل الإقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م. تُنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمُعاملة التنفيذية رقم 2025/69، والمُتكونة بين المُنفذة: زينه شقير وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحُكم الصادر عن المحكمة الشرعية الجعفرية في النبطية رقم أساس 2024/330/609 سجل 2024/46 تاريخ 2024/5/9 لجهة إثبات طلاق المُدعية زينه حسن شقير من المُدعى عليه احمد مصطفى دحنون طلاقاً خلعياً اعتباراً من تاريخ 2018/10/21.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحُضور إليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لاستلام الإنذار ومُرفقاته تحت طائلة مُتابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مُضافاً إليها مُهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

اعلان

صادر عن دائرة تنفيذ صيدا بالمُعاملة رقم 2023/577 غُرفة القاضي راني صادق.
لإبلاغ ورثة المرحوم يوسف فضل خضرا مجهولي محل الإقامة الحُضور بالذات أو بواسطة وكيلهم القانوني إلى هذه الدائرة لاستلام الإنذار التنفيذي ومربوطاته بالمُعاملة المُقدمة من المُنفذ علي بكري وكيله المُحامي وسيم كوثراني بموضوع تنفيذ حُكم المحكمة الابتدائية المدنية في صيدا تاريخ 2023/5/26.
وعليهم اتخاذ محل إقامة مُختار ضمن نطاق الدائرة وإلا فكل تبليغ لهم بعد انقضاء مُهلة النشر والإنذار بواسطة رئيس القلم والتعليق على لوحة إعلانات الدائرة يُعتبر قانونياً.
رئيس القلم
أحمد عبد الله

اعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب ناصر سليم داود بوكالته عن زاهي محمد حاجو لمُورثته عليا داود زيات سند تمليك بدل عن ضائع للقسم 2 من العقار رقم /2081/ من منطقة صور العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب ناصر سليم داود بوكالته عن زاهي محمد حاجو بصفته وكيل عن عامر محمد حاجو بصفته مُشتري من شادية محمد حاجو بصفتها مُشترية سند بدل ضائع للمالكة عليا داود زيات في القسم 6 من العقار رقم /2081/ من منطقة صور العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

اعلان

أمانة السجل العقاري في صور
طلب ناصر سليم داود بوكالته عن زاهي محمد حاجو بصفته وكيل عن عامر محمد حاجو بصفته مُشتري من شادية محمد حاجو بصفتها مُشترية سند بدل ضائع للمالكة عليا داود زيات في القسم 6 من العقار رقم /2081/ من منطقة صور العقارية.
للمُعترض 15 يوماً للمُراجعة
أمين السجل العقاري في صور
حسين خليل

وثيقة تبليغ خُلاصة حكم

صادر عن محكمة الاستئناف المدنية في بيروت، الغُرفة الناظرة في دعاوى الغش.
الرئيس: أدهم قانصو مُكلف.
رقم الدعوى: 2024/94.
رقم النيابة: 2024/1859.
رقم القرار وتاريخه: 2025/16 تاريخ 2025/4/10.
المُدعي: الحق العام.
المُدعى عليه:
نوع الجُرم:
المواد المحكوم بها/121/120 من قانون حماية المُستهلك رقم 2005/659 العدل.
خُلاصة حُكم قضى بتغريم المُدعى عليه علي مراد الزين بمبلغ مليونين وخمسمائة ألف ليرة لبنانية على أن يُحبس يوماً واحداً عن كُل عشرة آلاف ل.ل. في حال تخلفه عن الدفع سنداً للمادة 54 عُقوبات.
بيروت في: 2025/4/11
رئيس القلم
أحلام أبو ضاهر

إعداد نعوم مسعود

كلمات متقاطعة 4788

افقيا

1- مدرّج عظيم في روما – 2- ولاية أميركية – حرف جر – 3- من مؤلفات الأديب جبران خليل جبران – من الفاكهة – 4- تملّس الثياب – يجري في العروق – 5- والدة – من الأطباق الإيطالية – 6- شرط – سئم – حاجز – 7- من الحيوانات – إله الخمر عند الرومان – 8- رئيس قبرصي راحل – 9- عائلة رئيس سوداني راحل – أحمق نزق – 10- صحيفة مصرية – طائر وهمي كبير

عمودياً

1- من مؤلفات الكاتب الروسي تولستوي – 2- يعاتبهم – أسرع في المشي – 3- عالمي – من أنبياء العهد القديم – 4- ثبت ولزم – حرف نصب – ضدّ أحبّ – 5- مدينة إسبانية – كيميائي ألماني راحل – 6- من الطيور – آلة موسيقية – 7- سلاح أبيض – بلدة لبنانية في قضاء مرجعيون – 8- زاوية – حائط الصين – 9- مُخلِص – نعم بالأجنبية – ثمن – 10- أديبة لبنانية راحلة عاشت في مصر – طاطأ رأسه بالعامية

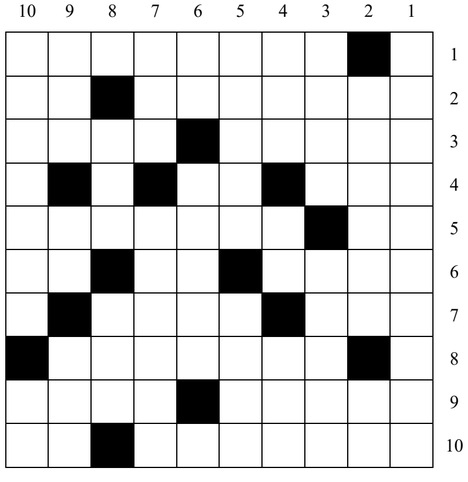

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- غريتا غاربو – 2- امازون – شوح – 3- غيوم – مرادي – 4- اش – جل – عداد – 5- براعم – بج – 6- يجرّ – متسلسل – 7- نايريري – تا – 8- كتوا – سب – 9- لؤام – له – 10- جبل الريحان

عمودياً

1- غاغارين – لج – 2- رميش – جاكوب – 3- ياو – بريتال – 4- تزمجر – روما – 5- او – لاميا – 6- غنم – عتر – قر – 7- رعمسيس – 8- رشاد – بلح – 9- بودابست – ها – 10- وحيد جلال

sudoku 4788

	9	6	2		5			
3	2					5	8	6
			1	6	3			
1		2		5				
6		4				2		9
				7		3		1
			6	2	9			
8	1	5					9	2
			5			7	4	

حلول الشبكة السابقة

9	8	2	3	7	4	1	6	5
5	7	3	1	6	2	8	4	9
6	4	1	5	9	8	7	3	2
8	3	9	4	5	6	2	7	1
2	6	7	8	1	3	5	9	4
4	1	5	7	2	9	3	8	6
7	9	8	2	4	5	6	1	3
1	5	4	6	3	7	9	2	8
3	2	6	9	8	1	4	5	7

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 85

كلمة السر من 7 حروف: مدينة ايطالية
ارز – بارما – براتو – بيزا – بلد – تيرامو – جنوا – جل – حد – ريفولي – روما – رو – فودجا – كازوريا – كرارا – لوكا – مارسالا – ميلانو – ماسا – نابولي – وطن

م	ا	س	ا	ا	ا	ب	ن	ح	ك				
ي	ل	و	ب	ا	ن	ر	ي	ط	د				
و	ن	ا	ل	ي	م	ت	ا	ز	و				
ك	ا	ز	و	ر	ي	ا	ا	ر	ا				
ا	ا	م	ا	ر	ب	ر	ل	ت	ك				
ب	ا	ر	و	م	ا	ي	ا	ي	ل				
ا	ر	ج	ج	ل	ا	ف	س	ر	و				
ب	و	ا	د	ن	ر	و	ر	ا	ك				
و	ل	ن	ت	و	ز	ا	ل	م	ا				
ا	ر	د	ج	و	ف	ي	م	و	ي				

حلول الشبكة السابقة: بابايا

عملية حسابية 85

شروط اللعبة:
ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

59	–		X		=	80
+		X		X		
	X		–		=	35
٪		٪		–		
	+		–	7	=	39
=		=		=		
9		2		27		

حلول الشبكة السابقة

97	–	7	٪	5	=	18
+		+		X		
2	X	48	–	10	=	86
٪		٪		–		
33	–	5	+	19	=	47
=		=		=		
3		11		31		

شبكة العنكبوت 85

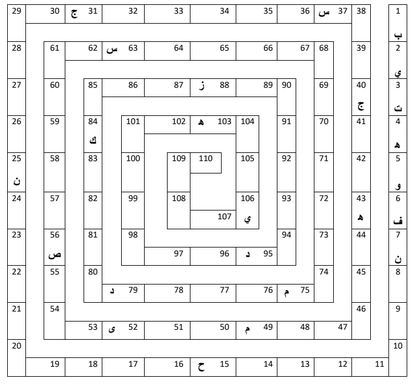

1 – 7 عازف بيانو ألماني
6 – 9 مصباح قوي الضوء يُنصب على سارية لإرشاد السفن
8 – 12 فيلسوف يوناني
11 – 17 فنان لبناني خريج برنامج استديو الفن
16 – 29 امبراطور فرنسي
28 – 31 باب عظيم
29 – 51 كتاب للعالم مرتضى الزبيدي في شرح قاموس المحيط للفيروزابادي
49 – 58 قائد عسكري عربي اشترك بفتح الاندلس مع طارق بن زياد
56 – 60 من يبدل العملة بعملة أخرى
59 – 65 فندق في بيروت
64 – 72 رئيس فلسطيني راحل
70 – 79 أغنية لأم كلثوم
77 – 84 اعلامي وصحافي لبناني قدير
82 – 88 سجن أميركي مغلق داخل جزيرة في مدينة سان فرانسيسكو الأميركية
88 – 99 شاعر زجلي لبناني راحل
98 – 101 شريان
101 – 106 الأسم السابق لدولة بنين الافريقية
105 – 110 مدينة ايطالية

حل شبكة العنكبوت السابقة

بيرو – روبرت كوخ – خليفة بن حمد آل ثاني – انيهم – هملت – تشايكوفسكي – كيغالي – لياقت علي خان – خان الخليلي – ليتل روك – كاترينا – ناغازاكي – كيم جونغ أون – اوناسيس – سومو – موريتانيا – ياسين بقوش – شهرزاد

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 4788

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة وعارضة بريطانية هندية. من أشهر الممثلات في بوليوود حالياً
3+4+1+5+2 = عاصمتها أنقرة ■ 7+10+9+4 = شهر ميلادي ■ 8+11+6 = لباس الميت

حل الشبكة الماضية: زكي الارسوزي

الفضاء الافتراضي

«الوحدة 8200» تتسلّل إلى الذكاء الاصطناعي

«ميتا» وكر جواسيس إسرائيل

منذ بدء حرب الإبادة على غزة، تكشّف حجم الهيمنة والنفوذ الذي تتمتّع به إسرائيل في المؤسّسات الإعلامية والتكنولوجية الكبرى حول العالم. واليوم، كشف تحقيق جديد عن عمل أكثر من مئة جندي صهيوني سابق، في شركة «ميتا»! والأخطر هو توظيف الذكاء الاصطناعي بشكل نشط في الشركة بهدف قتل وقمع الفلسطينيين

نزار نمر

قد تبدو بجيرة «ميتا» زرقاء نقيّة للعيان، لكنّها تختزن في أعماقها رواسب ومجارير بنّية. بين الحين والآخر، ولا سيّما في العامَين الأخيرَين، تطفح إلى سطح هذه البحيرة رواسب تفضح تحيّز الشركة المالكة إلى واتساب وفايسبوك وإنستغرام لمصلحة الاحتلال الصهيوني وسرديّته، بينما تدّعي

> هالّ الامور، ولا سيّما إزاء الذكاء الاصطناعي، ينذر بمشهد كارثي

العفّة وتختبئ وراء زرقاويّتها.

وقد أبرزت تقارير سابقة تعاون «ميتا» مع جهات إسرائيلية للتدقيق في مضمون المنشورات وحذف تلك الناقدة للصهيونية أو المؤيّدة للفلسطينيّين («الأخبار» 2024/9/12)، إضافة إلى حملات استغلّتها المؤسّسات الصهيونية لنشر سرديّتها على المنصّات التابعة للشركة ومحاولة غسل أدمغة الشباب كما المشرّعين الأميركيّين.

صهيونية من الراس حتى اخمص القدمين

الجديد هو المفاجأة غير المفاجئة التي فجّرها الكاتب والمحلّل الأميركي المعروف باسم نيت بير على مدوّنته Do Not Panic، وأعاد نشرها موقع «ذا غرايزون» الاستقصائي.

مفاد هذه المفاجأة أنّ أكثر من مئة جاسوس وجندي سابق في «جيش» الاحتلال الصهيوني يعملون في شركة «ميتا»، بمن فيهم رئيسة سياسة الذكاء الاصطناعي فيها التي خدمت في «جيش» الاحتلال بفضل برنامج حكومي إسرائيلي يسمح لغير حاملي الجنسية بالتطوّع.

وكان الكاتب ذاته قد نشر تحقيقاً منذ مدّة أبرز فيه أنّ عشرات الأعضاء السابقين ممّن خدموا في «الوحدة 8200» الاستخباراتية الصهيونية وعملوا على برامج ذكاء اصطناعي أسهمت في الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال في غزّة، انضمّوا إلى فرق الذكاء الاصطناعي في شركات تكنولوجيا مختلفة، بما فيها «ميتا» و«غوغل» و«أمازون» و«أبل» و«مايكروسوفت» و«أنثروبيك» وOpenAI.

أمتعة القتل الجماعي

ومن بين موظّفي «ميتا» الذين نُشرت أسماؤهم في التحقيق، مهندس بيانات يعمل في مكاتب الشركة في مدريد (اسمه Doron Vainrub). ويقول المهندس إنّه خلال قرابة السنوات الثلاث التي أمضاها في «الوحدة 8200»، طوّر «حلّاً» للبيانات الضخمة و«اختصر عملية اتّخاذ قرار بشرية من أيّام عدّة إلى بضع ساعات».

وهو ما يتماشى مع نهج نظام «لاڤندر» للذكاء الاصطناعي الذي قام بأتمتة القتل الجماعي للفلسطينيّين (أي تشغيله آلياً). كذلك، نشر التحقيق في حينه أسماء آخرين خدموا جميعهم في «الوحدة 8200» والآن يعملون في الذكاء الاصطناعي لمصلحة «ميتا»، وهم: نادف بينيديك، أوريل سينغر، وأوشري حليمي، وشيلي شينن، وأوري باتيش، وغفرات رافيد ومايا بيشلر سبيشر...

في التحقيق الأحدث، تنضمّ إلى اللائحة رئيسة سياسة الذكاء الاصطناعي في «ميتا» شيرا أندرسون، وهي محامية أميركية مختصّة في الحقوق الدولية. وكانت قد تطوعت في «جيش» الاحتلال عام 2009 في إطار برنامج يتيح للیهود غير «الإسرائيليّين»، أي غير المؤهّلين للتجنيد العسكري، الانضمام إلى صفوفه.

احفظوا هذا الاسم

البرنامج المعروف باسم «غارين تسابار» (Garin Tzabar)، تورّط بفضله عدد من غير «الإسرائيليّين» في جرائم حرب وجرائم ضدّ الإنسانية بحقّ الفلسطينيّين، خصوصاً بعد تشرين الأوّل (أكتوبر) 2023 ولكن قبل ذلك أيضاً.

وقد أدلت أندرسون بمواقف أنكرت ارتكاب «إسرائيل» إبادة جماعية أو استهدافها المدنيّين، بالإضافة إلى وصفها غزّة بأنّها «دولة فاشلة» رغم أنّها ليست دولة. وهي جميعها أمور يُفترض أن تعرف حقيقتها كمختصّة في الحقوق الدولية.

منذ انطلاق «طوفان الأقصى»، اشتغل «ميتا» على حجب صوت فلسطين (سيفيرين ميمه)

انضمّت أندرسون إلى «جيش» الاحتلال بعدما عملت في مركز أبحاث إسرائيلي يديره القائد السابق لهذا «الجيش». بعد ذلك، أصبحت مساعدةً قانونيةً لرئيس المحكمة العليا الإسرائيلية. وهي المحكمة التي رفضت قبل أسبوعَين عريضةً للسماح بإدخال المساعدات الإنسانية إلى غزّة، مانحةً الضوء الأخضر لاستخدام التجويع كسلاح، وهي جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف. ويشير التحقيق إلى أنّ دور أندرسون في «ميتا» مهمّ، إذ إنّها تعمل على تطوير التوجيهات القانونية والسياسات ونقاط الحديث في العلاقات العامّة بخصوص قضايا الذكاء الاصطناعي وتنظيمه.

يرافق أندرسون أكثر من مئة موظّف. وقد تساءل التحقيق عن ارتباطاتهم التي تسمح للاستخبارات الصهيونية بالحصول على داتا مستخدمي منصّات «ميتا»، خصوصاً أنّ نصفهم يعمل في مكاتب الشركة في «تلّ أبيب».

واتساب مصيدة للمقاومين

ويستند في ذلك إلى فضيحة «لاڤندر» العام الماضي التي أظهرت تسلّل «الوحدة 8200» إلى مجموعات واتساب ووضعها شارات على كلّ الأسماء في مجموعة ما لاغتيالها إذا كان اسم واحد فقط عضواً مزعوماً في «حماس»، بغضّ النظر عن حجم المجموعة أو محتواها.

بعض الموظّفين الذين كانوا جواسيس أمضوا أوقاتاً طويلة في «الوحدة 8200». وفي حالات معيّنة قفزوا مباشرةً من خدمة الاحتلال إلى «ميتا». وهو ما يثير الريبة أكثر. ومن هؤلاء: غي شنكرمان، وميكي روتشيلد، ومكسيم شموكلر. علماً أنّ روتشيلد هو نائب رئيس إدارة المنتجات في مقرّ «ميتا» في سانيڤال (كاليفورنيا)، أمضى ثلاث سنوات خلال الانتفاضة الثانية كقائد لفرقة «موران» في «جيش» الاحتلال، التي تتحكّم بالضربات الصاروخية البعيدة المدى.

شريك اساسي للاحتلال

هكذا، تكون «ميتا» شريكاً أساسياً للاحتلال في جرائمه، ليس فقط ضدّ الفلسطينيّين، بل ضدّ مختلف شعوب المنطقة والعالم ممّن تستهدفهم سياسات الحجب والقمع («الأخبار» 2025/3/12). وحتّى التهديد الجسدي. مال الأمور، ولا سيّما إزاء الذكاء الاصطناعي، ينذر بمشهد كارثي، خصوصاً بعدما أعلنت «ميتا» في تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي أنّها «سعيدة» بالعمل مع أبرز شركات تصنيع الأسلحة والأمن القومي الأميركية، مثل «لوكهيد مارتن» و«پالانتير» و«أندوريل».

تضاف ذلك إلى سيطرة أباطرة التكنولوجيا على قبضة السلطة منذ انطلاق عهد دونالد ترامب الثاني، ما قد يزيد الكارثة نظراً إلى توجّه هؤلاء مع الإدارة الجديدة نحو الدفاع غير المحدود عن «إسرائيل» وإعطائها الضوء الأخضر للقيام بما تريد، بل استخدام المنصّات والخدمات التي يملكونها لمساعدتها، كما مع أداة Dataminr («الأخبار» 2025/3/20) أو استحواذ «غوغل» على شركة «ويز» («الأخبار» 2025/3/27) التي أسّسها ضبّاط من «الوحدة 8200».

Zoom

«الغارديان» تبقّ البحصة: لإسرائيل «نمط» في القتل والإنكار

رضا صوايا

أن تصل متأخراً خير من ألا تصل أبداً. مقولة تصلح لتوصيف حال الإعلام الغربي مع «إسرائيل»، والاستفاقة المفاجئة لبعض الإعلام وتجرّئه على قول الحقيقة لا أكثر، والحديث عن «نمط» إسرائيل طويل الأمد في إنكار جرائمها بحقّ المدنيين.

> ينكر الكيان بدايةً توزّطه، ثم يتّهم المقاومة، ثم يزعم أنّ القتلى مقاتلون

في مقال لافت في صحيفة «الغارديان» البريطانية، هاجم بيتر بومونت (مراسل دولي حاصل على عدد من الجوائز، منها «جائزة أورويل» عن عمله في العراق) إسرائيل على إثر جريمة قتل 15 مسعفاً فلسطينياً في غزة بشكل مباشر، وقد وثّقتها كاميرا أحد المسعفين قبل استشهاده. وهو ما أسهم في فضح كذب الرواية الإسرائيلي الأولية.

في المقال المعنون «وفاة المسعفين في غزّة هي الأحدث في سلسلة طويلة من التغييرات في رواية إسرائيل بشأن قتل المدنيين»، استعرض بومونت بعضاً من حجج إسرائيل التقليدية للتسلّ على جرائمها، إذ «ينفي الجيش الإسرائيلي في الكثير من الأحيان في البداية توزّطه. أحياناً - في سياق غزة - يُشير إلى أن أحد صواريخ «حماس» لم يصل إلى هدفه، ما تسبّب في وقوع الضحايا. وإلا، فقد يزعم أن القتلى كانوا إما مقاتلين، أو ضحايا أضرار جانبية ناجمة عن استهداف مقاتلين».

يذكّر الكاتب بقتل شيرين ابو عاقلة في الضفة الغربية عام 2022

شيرين ابو عاقلة إلى الواجهة

يعيد بومونت التذكير بقتل الصحافية الفلسطينية شيرين أبو عاقلة عام 2022 في الضفة الغربية. «في البداية، ألمح رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك، نفتالي بينيت، إلى أن عاقلة «على الأرجح» قُتلت بنيران فلسطينية. وفي اليوم التالي، أصدرت الحكومة بياناً استنكرت فيه الاتهامات «المتسرعة» لأحد جنودها بالوقوف وراء القتل، ووصفتها بأنّها «مضللة وغير مسؤولة». ثم، وتحت ضغط شهادات الشهود، أقرّ جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار عليها من قبل جندي إسرائيلي، قائلاً حينها إنّها لم تكن الهدف، بل أُصيبت عن طريق الخطأ».

حجة الخطأ دائماً جاهزة وخاصة حين تظهر أدلة غير قابلة للنقض. حينها «يُظهر التاريخ أنّ جيش الدفاع الإسرائيلي يُغيّر روايته ليُشير إلى أن الظروف ليست نتيجة أوامر عسكرية أو مشكلات نظامية، بل خطأ أو - نادراً - مسؤولية فردية، وليست مسؤولية تنظيمية».

قتل المسعفين

وبالعودة إلى جريمة قتل المسعفين، يذكّر بومونت بالرواية الإسرائيلية التي ادّعت أن سيارات الإسعاف «كانت تتقدم بشكل مثير للريبة نحو قوات الجيش الإسرائيلي من دون مصابيح أمامية أو إشارات طوارئ»، ما أثبت الفيديو زيفها.

وهنا يتطرق بومونت أيضاً إلى «أحد أكثر ادعاءات الجيش الإسرائيلي شيوعاً على مر السنين: التأكيد على أن الجنود شعروا بأنهم تحت تهديد، وأن «حماس» استخدمت سيارات الإسعاف لنقل الرجال والأسلحة».

التضليل والكذب في الرواية يسيران جنباً إلى جنب مع مسار قانوني وقضائي مبرمج للتستر على الجرائم والمجرمين وواد الملفات في مهدها تجنباً لأي إدانة.

ويلفت بومونت إلى أنّه «عندما يُجري جيش الدفاع الإسرائيلي تحقيقاً، برعاية مكتب المدعي العام العسكري، غالباً ما تكون النتائج غامضة ونادراً ما تُفضي إلى توجيه أخطر التهم. ووفقاً لتحليل أجرته منظمة حقوق الإنسان الإسرائيلية «يش دين»، ونُشر العام الماضي، فإن الآلية التي أنشأتها هيئة الأركان العامة لجيش الدفاع الإسرائيلي للتحقيق في جرائم الحرب المحتملة مُصمّمة للتهرب من المسؤولية مع إعطاء انطباع بوجود عملية جارية. وتظهر الدراسة أنه من بين جميع الشكاوى المُحالة إلى الجيش خلال الحملات العسكرية الإسرائيلية الكبرى على مدى العقد الماضي، أحيل ما لا يقل عن 664 شكوى... للمراجعة. من بين هذه الحوادث، تقول المنظمة إن 542 حادثة (81,6%) أُغلقت من دون تحقيق جنائي، بينما أدت 41 حادثة فقط (6%) إلى تحقيق جنائي. وهذا دفع منظمة «يش دين» إلى استنتاج أن نتائج عمل آلية إنفاذ القانون الإسرائيلية على مدى العقد الماضي تُظهر أنها نادراً ما تفتح تحقيقات ضد جنود من رتب صغيرة، وتمتنع تماماً عن التحقيق مع صنّاع القرار في أعلى مستويات القيادة».

سينما

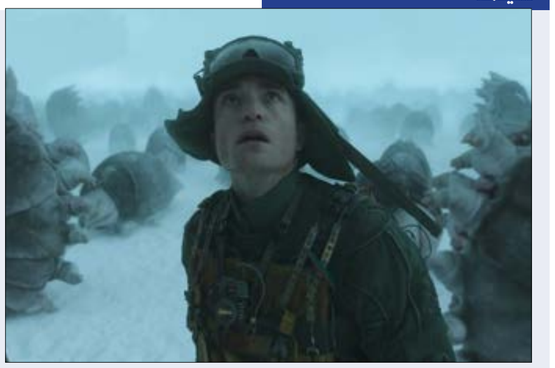

روبرت باتينسون في مشهد من الفيلم

«ميكي 17» الذي طُرح أخيراً في الصالات اللبنانية، يجمع كل أفكار المخرج الكوري الجنوبي بونغ جون هو من نقد للرأسمالية والفاشية والاستعمار ضمن بنية ساخرة تحيل إلى الرئيس الأميركي والمليارديز الشعبوي

«ميكي 17» كوميديا سوداء مناهضة للفاشية الجديدة

بونغ جون هو: مانيفيستو ضد ترامب وماسك

شفيق طبارة

للوهلة الأولى، يمكن فهم «ميكي 17» (2025) على أنّه أول مانيفيستو سينمائي ضد دونالد ترامب وإيلون ماسك في هوليوود. ومن دون أيّ لبس، هو نقد ليس فقط للرأسمالية الجشعة التي انتشرت في جميع أنحاء العالم، بل أيضاً نقد لوهم الخلود وأخلاقيات استنساخ البشر، ومستقبل الفاشية التي تنتشر كالوباء، وتصل إلى استعمار المجرّات والكواكب.

من المناخ إلى الصراع الطبقي

من الواضح أن المخرج الكوري الجنوبي بونغ جون هو يواصل هجومه على العالم المعاصر. في فيلمه السابق «المضيف» (2006) ركّز على التدخل الأميركي في كوريا الجنوبية، وفي «محطّم الثلج» (2013 ـ Snowpiercer)، أضاء على التغيّرات المناخية، إلى جانب قسوة صناعة الثروة الحيوانية وطرقها لغرض الاستغلال في «أوكجا» (2017 ـ Okja)، وأخيراً على الغموض الأخلاقي للصراع الطبقي في «طفيلي» (2019 ـ Parasite).

حان الآن دور الفاشية الجديدة ومستقبلها بين النجوم. راوحت سينما بونغ جون هو بين الدقة الصارمة («طفيلي») وبين الإفراط («محطم الثلج»، و«الضيف»، و«أوكجا»). يقع «ميكي 17» ضمن المجموعة الأخيرة. إنه إنتاج ضخم وساحق يستحقه المخرج والقصة، لكنه متكلّف جداً، ذو بنية متناثرة، ومنعطفات سردية من أجل متعة العبث.

يدور «ميكي 17» حول ميكي بارنز (روبرت باتينسون). في المستقبل غير البعيد، يدير ميكي مع أعزّ صديق له مطعماً لبيع الوجبات الخفيفة، فيفشل المشروع ويُفلس. للهروب من الديون المستحقة لعصابات محلية، يبادر ميكي إلى تسجيل نفسه في شركة جديدة للسفر على متن سفينة فضائية يُفترض أن تنشئ مستعمرة على كوكب آخر مع أشخاص مختارين بعناية.

> إنتاج ضخم لكنه متكلّف جداً وذو بنية سردية متناثرة

استعمار الكوكب

يقود رحلة الفضاء هذه والاستعمار الجديد كينيث مارشال (مارك روفالو) وزوجته يلفا (توني كوليت). أثناء استعمار كوكب «نيلفهايم» الجليدي، يُكلّف ميكي بالوظائف الخطيرة والمهمات الانتحارية كحقل تجارب. فبسبب توهانه وغبائه وطيبة قلبه، وافق خلال تعبئة الاستمارة على أن يكون «قابلاً للاستبدال». فإذا مات، يُستنسخ مرة أخرى عبر طابعة بشرية. أي إنّ جسده وشخصيته وذاكرته يمكن إعادة طباعتها في كلّ مرة يموت فيها، ويمكنه مواصلة العمل بسلاسة. ومهما حدث عندما يموت، سيعود إلى الحياة.

لكن الحياة على «نيلفهايم» أصبحت خطرة. المهمة تواجه الفشل، والطعام ينفد والمخلوقات المحلية (السكّان الأصليّون) غير سعيدة بجيرانها البشريين الجدد. لذلك، يتعيّن على ميكي أن يتخذ القرار الصحيح لإنقاذ الكوكب والبشر والمخلوقات المحلية التي تشبه قمل الخشب.

شخصية كاريكاتورية

نعرف ولع بونغ جون هو بالسخرية السياسية، ولكنه في «ميكي 17» ـ المقتبس عن رواية «ميكي 7» لإدوارد أشتون ـ أخذها نحو حدودها الكاريكاتورية، خصوصاً في شخصية كينيث مارشال، وهي شخصية تبدو مزيجاً من إيلون ماسك ودونالد ترامب، فهو أحمق بقدر ما هو خطير، فاشي، مدّعي التدين، أو متدين بشدة، استبدادي وأناني، وغير ذلك بكثير. دائماً ما تميزت أفلام بونغ جون هو بأفكار استفزازية، وإبداع بصري هائل وساحر. لكنّ «ميكي 17» أقل استفزازاً وسلاسة وترفيهاً من فيلمه «المضيف» مثلاً. كما إنّ المعالجة الواضحة للمكان والمساحة التي تمتلكها أفلامه عادةً مفقودة في الفيلم، فلا السفينة الفضائية ولا المكان الذي يدور فيه الفيلم يمكن التعرّف إليهما بسهولة. لا يسمح الإخراج المجزأ بشكل مفرط بتعريف واضح للمساحة. «ميكي 17» كوميديا سوداء عبثية وهذيانية (هناك لحظات ممتعة من الفكاهة الجسدية من روبرت باتينسون). كما إنّ الفيلم أكثر بكثير من مجرد خطاب ساخر سياسي، فالمتعة حاضرة ولو بجرعة أقل مع موسيقى جونغ جاي إيل الأوبرالية، والشخصيات المرحة، والتصوير الأحادي اللون الجليدي لداريوس خوندجي، خصوصاً في المشاهد الأخيرة. لم يكن بونغ جون هو مخرجاً فيلسوفاً أبداً، بل كان بالأحرى شكلياً ملتزماً، يصبّ اهتمامه الرئيسي على الحبكة، بالنسبة إليه، السرد لعبة، يجري عليها تجاربه بتقليصها ومدّها.

يُمكن أن يكون أكثر جدية، فقد فعل ذلك من قبل، من دون إهمال الفكاهة والإفراط، في ما يمكن اعتباره أعظم أفلامه، «مذكرات جريمة» (2003 ـ Memory of Murder).

لكن «ميكي 17» يبدو كما لو أنّه نصّ مكتوب من مجموع اهتمامات مختلفة، مع وجود الكثير من الأيدي المتنافسة لإضافة الفاصلة الأخيرة، وليس بونغ جون هو نفسه.

خيال جامح

يستعين الكوري الجنوبي في فيلمه الجديد بعدد من هواجسه ويُجسّد الكثير منها (التوتر الطبقي، والخيوط الأكثر زيفاً للرأسمالية الوحشية، ولمسة من السخرية الاجتماعية، واهتمامه بالمنبوذين والمهمشين وبكلّ ما هو غير عادي)، لكن عبر استعارات بديهية نوعاً ما. وإن لم يكن ذلك كافياً، غالباً ما تُفسر في التعليق الصوتي لبطل الفيلم. لا يتكئ بونغ جون هو على جنون مواضيعه، بل أيضاً على أسلوبه المميز، الذي يراوح بين السخرية والكوميديا والدراما الاجتماعية، ويتوج كل هذا بمغامرات وحركة.

«ميكي 17» هو نتيجة خيال جامح، يجرؤ على أن يكون مختلفاً عن أي فيلم آخر في هوليوود. هذه الكوميديا المناهضة للفاشية، التي تستخدم بشراً مُعاد تدويرهم، جاءت في وقتها الأمثل إذا فكرنا في ترامب (لاحظ قبعات البيسبول الحمراء التي يرتديها عدد من المستوطنين الداعمين لمارشال، الذي يرتدي زياً فاشياً، ولديه برنامجه التلفزيوني الخاص). يتجلى فساد المجتمع في جميع أفلام بونغ جون هو. لكن بما أن كل شيء، فوضوي، يصعب إيجاد أي تماسك داخلي في حبكة «ميكي 17» وهي في طبيعتها بسيطة جداً. وهذا أمر غريب، لأن الكوري الجنوبي تناول مواضيع وحبكات أعمق بكثير، وبتماسك مبهر دوماً!

Mickey 17 في الصالات اللبنانية

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الإثنين 14 نيسان 2025 العدد 5472

صورة و خبر

بوسطة عين الرمانة... كي لا ننسى

«يُقال إنّ بوسطة عين الرمانة هي الشرارة التي أشعلت الحرب الأهلية في لبنان. رفضاً للحروب الأهلية ومآسيها، وكي تكون الحرب عبرةً، وتحفيزاً لكتابة تاريخ حرب لبنان»، قررت إدارة متحف «نابو» حفظ بوسطة عين الرمانة في حديقة المتحف. هكذا أعلنت إدارة متحف «نابو» (الهري، شمال لبنان) أخيراً، عن حفظها لبوسطة عين الرمانة في حديقة المتحف، مضيفةً «تاريخنا لم يُكتب بشكل واقعي موثّق، وظروف مأساة هذه البوسطة لم تُكتب أيضاً، ونحن نحرص على أن ننقّي الذاكرة، وننمّي ذاكرتنا الجماعية لا لننسى بل لنسامح، ونتصالح ولا نكرر أخطاء الماضي».

على بالي

أسعد أبو خليك

مغالطات عن بوسطة عين الرمّانة، في اليوم المشؤوم، 13 نيسان، 1975:

1) البوسطة كانت مدنيّة تحمل مدنيّين فلسطينيّين. ولم يسقط في المجزرة أيّ كتائبي لأنّ إطلاق النار كان من جانب واحد، وأصيب ولد ابن تسع سنوات. لم يتمّ العثور على أيّ قطعة سلاح في البوسطة، خلافاً لأكاذيب كتائبيّة عن باص مدجّج.

2) سائق الباص كان لبنانيّاً وليس فلسطينيّاً مقاتلاً، اسمه مصطفى رضا حسين.

3) غير صحيح أنّ هناك من أشار على البوسطة بتغيير الطريق. هذه كذبة انطلقت قبل سنوات فقط.

4) غير صحيح أنّ بيار الجميل تعرّض لمحاولة اغتيال قبل المجزرة. تعود إلى الصحف (ومن بينها «العمل») ولم يزعم الحزب يومها أنّ الجميّل تعرّض لمحاولة اغتيال. هذه أيضاً كذبة انطلقت بعد عام 2000.

5) قوى الأمن كانت متواطئة مع الكتائب في ذلك اليوم.

6) كان التحالف مع إسرائيل على قدم وساق في ذلك اليوم.

7) ياسر عرفات كان مدفوعاً من الحلفاء اللّبنانيّين في الحركة الوطنيّة لإطلاق شعار «عزل الكتائب». حاول المؤرّخ الفلسطيني وليد الخالدي تحذيرَ عرفات في اجتماع طويل من عواقب هذا الشعار لكنّ عرفات لم يقتنع.

8) كانت مخابرات الجيش تحت قيادة جول بستاني قد أنشأت ميليشيا «التنظيم» (الوثيقة الصلة بإسرائيل) وكانت تُشعل الجبهات كلّما هدأت. الطرف الانعزالي كان وحده المتسلّح، وكانت الأحزاب اللّبنانيّة في الحركة الوطنية ترفض دعوات التسليح.

9) إطلاق النار على جوزيف أبو عاصي، كان ردّاً على تحرّشات بسيّارات كانت تمرّ في ذلك اليوم. سيّارة فولسفاكن تعرّضت لإطلاق نار وأصيب سائقها، ثمّ سيّارة فيات تقلّ أعضاء في الجبهة الديموقراطية. ردّ ركّاب السيارة الأخيرة على إطلاق النار.

10) المجزرة كانت كميناً مدبّراً، وتحقيقات الدولة سمّت سبعة كتائبيّين متورّطين. فضَح خطابُ رشيد الصلح المسؤوليّة الكاملة للكتائب في خطاب تاريخي في 15 أيّار 1975.

11) لم تكن هذه أوّل محاولة من الكتائب لإشعال الحرب الأهليّة، إذ سبقَتها محاولات من قَبل: في الكحّالة في 1969، ثمّ في محيط بيروت في 1973 و1974.

المفكرة

بحثاً عن السعادة في مكتبة «لافندر»

■ في إطار مناقشاته الدورية، يُنظّم نادي القراءة في مكتبة «لافندر»، اليوم، ندوةً لمناقشة كتاب «السعادة هي السبيل» (ترجمة: محمد ياسر حسكي وبسّام عبدي، عن دار الخيال)، وهو من أبرز مؤلّفات الكاتب والمحاضر الأميركي الشهير واين دبليو داير، المتخصّص في مجال تطوير الذات والنمو الروحي (الصورة).

مناقشة «السعادة هي السبيل»: اليوم - الساعة الخامسة عصراً - مكتبة «لافندر» (دير قانون النهر - جنوب لبنان). للاستعلام: 70/780042

في ذكرى الحرب... «هل تعود؟»

■ في الذكرى الخمسين لاندلاع الحرب الأهلية اللبنانية، تنظّم «مؤسّسة إنعام رعد الفكرية» غداً ندوةً بعنوان «كيف بدأت، كيف انتهت، وهل تعود؟»، في قاعة «مؤسّسة سعادة للثقافة». تتناول الندوة محاور عدّة تدور حول الحرب الأهلية، من أبرزها: مقدماتها ونتائجها، وكيفية بناء مناعة شعبية تحول دون تكرارها، إلى جانب بعدها القومي والاجتماعي، مع استعراض للبرنامج المرحلي للحركة الوطنية. يُقدّم الندوة، الأكاديمي نمر تلج، ويتحدّث فيها كلّ من الأكاديميين: عصام نعمان، وسعدالله مزرعاني، وتوفيق مهنا، بالإضافة إلى ريجينا صنيفر.

ندوة «كيف بدأت وانتهت وهل تعود»: غداً - الساعة الخامسة عصراً - قاعة «مؤسسة سعادة الثقافية» (مبنى رسامني، الحمرا، بيروت).

يحلو «الغرام» رغم «النكد»

■ ضمن سلسلة حفلات موسيقية بعنوان «عالقمر» يحتضنها «مترو المدينة»، تُقام غداً، حفلة بعنوان «نكد الغرام» تحييها الفنانة ياسمينا فايد (الصورة). يشاركها في الحفلة الموسيقيان رعد الشحف (عود) وتيم صفصافي (ساكسوفون)، ليقدموا معاً باقة من أغاني الزمن الجميل، تتضمن مقطوعات خالدة لرموز مثل صباح، وعبد الحليم حافظ، وشادية، وغيرهم، بالإضافة إلى المونولوغات الغنائية التي تُعرف فايد بإحيائها لها.

حفلة «نكد الغرام»: غداً - الساعة الثامنة والنصف مساءً - «مترو المدينة» (كليمنصو، بيروت). للاستعلام: 76/309363

هادي زكاك: حين وصلت الـ«مارسيدس»

■ تصل سيارة «مارسيدس بونتون 180» (1953 - 1962)، أو «المدعبلة» كما سمّاها اللبنانيون، إلى لبنان في أواخر الخمسينيات. وسرعان ما تنخرط هذه السيارة، ومعها أفراد «عائلتها» من الطرازات التي أتت لاحقاً، في نسيج المجتمع اللبناني، لتُهيمن على إحدى أبرز المهن: قيادة التاكسي. لا تكتفي المارسيدس بمشاهدة التحوّلات التي شهدها لبنان منذ السبعينيات، بل تنخرط فيها بقوّة؛ فتشارك في القتال، ونقل الجرحى، وحالات النزوح والتهجير. كما تُستهدف في عمليات الاغتيال، سواء بالرصاص أو العبوات الناسفة، أو حتى بالقصف من البحر والجو. ترافق المارسيدس اللبنانيين في أحزانهم وأزماتهم، كما في أفراحهم، من نهاية الحرب، إلى التحرير، فالانتفاضة في الشارع، وصولاً إلى محاولات الخروج من الأزمات المتلاحقة. يحمل الوثائقي «مارسيدس» توقيع المخرج اللبناني هادي زكّاك (الصورة)، وقد حصد جوائز محلية وعالمية عدة، ويُعرض حالياً على منصّة «أفلامنا» حتى 23 نيسان (أبريل).

وثائقي «مارسيدس»: حتّى الأربعاء 23 نيسان (أبريل) - على منصّة «أفلامنا». رابط المشاهدة: linktr.ee/aflamuna.online

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
امل الاندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الاوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com